# الوحدة الأوروبية والوحدة العربية

## الواقع والتوقعات



دراسة مقارنة بين المشروعين الحضاريين
بغية استشراف المستقبل



الدكتور
ناظم عبدالواحد الجاسور

مجدلاوي
Books

# الوحدة الأوروبية والوحدة العربية

# الوحدة الأوروبية والوحدة العربية

## الواقع والتوقعات

### دراسة مقارنة بين المشروعين

### الحضاريين بغية استشراف المستقبل

**د. ناظم عبد الواحد الجاسور**

**أستاذ العلوم السياسية**

**رئيس قسم الدراسات الاوروبية**

**مركز الدراسات الدولية**

**جامعة بغداد**



**الطبعة الأولى**

**1421 هـ - 2001 م**

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2001/1/29)

ر.أ: 2001/1/29

رقـــم التصنيـف : **320،54**

المؤلف ومن هو في حكمه : **ناظم عبد الواحد الجاسور**

عنــوان الكتاب : **الوحدة الأوروبية والوحدة العربية: الواقع والتوقعات**

الموضـوع الرئيــسي : **1- القومية العربية**
**2- الوحدة الأوروبية**

بيانـــات النـشر : **عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع**

* - تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

مجدلاوي

**عمان - الرمز البريدي: 11118 - الأردن**
**ص.ب: 184257 - تلفاكس: 4611606**

**(ردمك)** ISBN 9957 - 02 - 056 - 0

المحتويات

### الفصل الرابع

### من أجل تشييد ركائز المشروع القومي العربي وآفاقه المستقبلي

# تمهيد

من ينظر إلى أوربا اليوم تتجسم أمامه الصورة بكل جلاء ووضوح في إطارها المحدد جغرافياً: بأنها أوربا الأمم والشعوب المتعددة. وأوربا اللغات واللهجات المتباينة، وأوربا الأديان والطوائف، وأوربا القوميات والعروق الأثنية، وأوربا التواريخ، والعادات والتقاليد المختلفة والمتناقضة. وأوربا الدول الكبيرة، والإمارات الصغيرة بحدودها الجغرافية وأنظمتها السياسية، وأشكال حكمها، وخياراتها الإقليمية والدولية، وتوجهاتها الاقتصادية بين الاشتراكية والليبرالية، بين اليمين المحافظ واليسار المعتدل. ومن أرضها اندلعت أكبر حربين عالميتين، وعانت شعوبها ويلات الدمار والفوضى والاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية. هذه إذن ملامح أوربا ما زالت قائمة حقيقة سياسية واجتماعية. ومقابل هذا هناك على الضفة الأخرى من حوض البحر الأبيض المتوسط واقعاً مغايراً، ومتغيراً في ماضيه وحاضره. هناك العرب وبالمساحة الكبيرة التي يحتلونها من المحيط الأطلسي حتى الخليج العربي، حيث تجمعت اللغة الواحدة والعنصر الواحد والتاريخ الواحد والدين الواحد والثقافة الواحدة، وعادات وتقاليد مشتركة، بالإضافة إلى ذلك الشعور الوجداني المتجسد في وحدة الطموح السياسي القومي. ولكن السؤال الذي يطرح من خلال هذه المداخلة هو: لماذا توحدت أوربا في وحدة اقتصادية ونقدية، وسياسية وجعلت من تجربتها أنموذجاً فريداً من تجارب الاندماج الإقليمي، في الوقت الذي تمزق فيه العرب إلى طوائف، وأنظمة؟ وبدلاً من أن يكوّنوا دولة واحدة، وشعب واحد تقسموا إلى دويلات، وشعوب وأنظمة سياسية تنهشها الحروب الأهلية، والصراعات الأيديولوجية والخلافات الحدودية والسياسية. فبعد أن كانت أمة موحدة، أضحت وخلافاً لصيرورة التاريخ، أمة مقسمة ومجزأة، مشدودة الأطراف بخياراتها الإقليمية والدولية التي زادت من تباعدها وتفرقها، بحيث تتجلى أمام الناظر إلى هذه

الخارطة السياسية العربية عالم من التناقضات والصراعات، والاضطرابات. وكأن الذي يعيش على هذه الأرض ليس شعب واحد بلغته ودينه، وإنما أقوام وشعوب ديدنها الحروب والخلافات التي بالتأكيد لعبت فيها العوامل الخارجية فعلها المباشر المؤثر في استمرار تفاقهما، ولكن تبقى العوامل الداخلية هي العامل الحاسم فيما وصل إليه العرب من هذا الوضع المتشرذم، بحيث أنها أدت إلى فتح الأبواب والنوافذ مشرعة للاختراقات الخارجية التي وجدت لها التربة الصالحة المهيأة لتنفيذ كل مخططاتها الاستراتيجية التي كان من بينها قتل ذلك الطموح السياسي القومي العروبي الذي أرسى بذوره الأولى الرواد الأوائل للقومية العربية والمتمثل في ايجاد كيان قومي لهذه الأمة التي كانت خير أمة أخرجت للناس.

لقد شهدت العقود الماضية محاولات وتجارب وحدوية، وتكتلات إقليمية جبهوية ودعوات قومية مخلصة صدرت من هذا التجمع أو ذاك، ناهيك عما قامت به جامعة الدول العربية. ذلك الإطار والرمز القومي العربي، من جهود ومساع، إلا أنها بقيت محاولات لم ترتقِ إلى مستوى الفعل السياسي المباشر، لا بل أكثر من ذلك، إذ أن مسألة الرابطة القومية التي لو نظرنا إليها تاريخياً فإننا نجدها متأججة في الشعور القومي العربي في سنوات انبثاقها أكثر مما هي عليه الآن، حيث تكرست النزعة القطرية على مستوى الأنظمة والشعوب، وأضحى مجتمع كل دولة غريب على المجتمع الآخر نتيجة للفرز الواضح ما بين دول الثروة ودول الفقر، وتفاقمت النزاعات الحدودية والصراعات الشخصية بين أنظمة الحكم بشكل لم يسبق له مثيل، وسادت أفكار وتصورات عن الأمن القطري، أو السيادة الوطنية، بحيث أضحت من الملامح والسمات التي انغرست في العقلية العربية، وحتى بين أوساط سياسية وثقافية رسمية وشعبية كانت لها مواقف "قومية" مشهودة في ساحة النضال القومي العربي إلا أنها تراجعت إلى الخلف وتخلت عن مواقفها وسياستها، لا بل أكثر من ذلك انتهجت سياسات أضرت ضرراً كبيراً

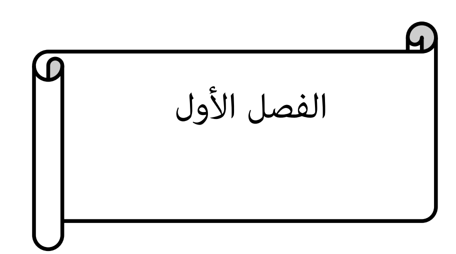
بمسيرة الوحدة، العربية ومستقبلها وأضعفت من مكانة وفعالية جامعة الدول العربية التي قاومت كل الأعاصير لكي تبقى البيت العربي الوحيد للنظام الإقليمي العربي بتجمعاته الإقليمية ووحداته السياسية المتناحرة، على الرغم من أن نشأتها جاءت في ظل ظروف إقليمية ودولية غير متوازنة، مما جعلها منذ لحظتها الأولى تعيش في ظل مناخ عربي مضطرب كرست ليس فقط الانتماء الإقليمي الضيق، وإنما بروز محاور وتكتلات سياسية قادتها، وحسب قوة وضعف هذا المحور، باتجاهات أبعدتها عن خطها القومي الرئيسي، وأفرغت ميثاقها من كل محتوى قومي وأضحت ساحة للتنافس والصراع، وأجهضت كل الخطوات والأسس التي تم تشييدها للعمل العربي المشترك، وحل محلها الصراعات السياسية والحروب الأهلية والتدخل في الشؤون الداخلية، وسيادة لغة الحرب العنف على لغة الحوار والتفاهم، وأضحى النظام العربي نظاماً مخترقاً من كل خواصره وأضحت سياسات التبعية والاحتماء بالأجنبي من السياسات والسلوكيات التي أخذت تتفاخر بها بعض الأنظمة ضد الأنظمة الأخرى وبشكل علني، الأمر الذي سهّل من محاولات التدخلات الأجنبية لاحتواء كل التجارب الوحدوية ووأدها في مهدها، مما أدى إلى غرس حالة اليأس والضياع في عقلية الإنسان العربي الذي كان أصلاً ضحية القمع والاستبداد ومسلوب الإرادة والحرية في التعبير، وبعيداً عن أي مشاركة سياسية. بحيث أن كل مشاريع التسوية وإدماج إسرائيل في المنطقة وتطبيع علاقاتها مع بعض الدول العربية لم تجد لها أي مقاومة، لا بل أن قسماً منها التزم باحترام أمن إسرائيل والامتناع عن تأييد أي عمل فلسطيني ضد الكيان الصهيوني، في الوقت الذي التزمت فيه بعض الأنظمة العربية بسياسات الحصارات الاقتصادية ضد العراق وليبيا والسودان التي لم تهدف إلا تحقيقاً للمخططات الاستراتيجية للقوى الصهيونية والإمبريالية المعادية للأمة العربية.

ومن هنا وتأسيساً على ما تقدم، فإننا سنحاول إرساء بحثنا من خلال منهجية علمية قائمة على أسلوب التحليل السياسي المقارن وتحليل للخطاب السياسي

العربي، بغية تلمس نقاط الضعف والخلل الكامنة في الجسد العربي ونظامه الإقليمي المتمثل في جامعة الدول العربية، وتلك المشاريع والتجارب الوحدوية التي شهدها الوطن العربي، منطلقين في هيكلية بحثية ترتكز على محورين.

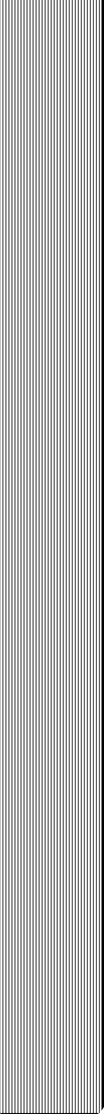
أولاً: أوروبا من الاندماج الاقتصادي إلى الوحدة السياسية. إذ أن طرحنا لهذه التجربة نتوخى منها توضيح الصور العديدة لظواهر الاندماج الاقتصادي والسياسي التي من شأنها استخلاص الدروس والوقوف على نقاط التشابه والاختلاف وتجاوز العقبات التي يمكن أن تقف كحاجز أمام محاولة إرساء بعض الآليات وصيغ العمل العربي المشترك، مع التركيز على الخصوصيات الأوربية في طرح بعض إشكاليات التجزئة الأوربية والانتقال إلى أشكال من التطور والاندماج والتفكك وإبراز النقاط الايجابية في هذه التجربة التي فيما اذا تم الأخذ بها على المستوى العربي من شأنها أن تؤسس أرضية قوية لانطلاق مشروعها.

وثانياً: الأمة العربية: من الوحدة السياسية إلى التفتت القطري، إذ أن هذا المحور سوف ينصب على تناول العديد من الإشكاليات التي تخص مسيرة الوحدة العربية سواء كان من خلال تلك المشاريع التي طرحت والتجارب التي فشلت أو على مستوى تأسيس جامعة الدول العربية التي عدت الإطار الوحدوي الجمعي للنظام الإقليمي العربي بهويته القومية، وأول خطوة ريادية في إرساء المشروع القومي الحضاري بمواجهة المشروع الصهيوني لتحالفه الاستعماري الذي لم يكن ليستهدف فلسطين بحد ذاتها أرضاً وشعباً وإنما الحضارة العربية - الإسلامية في إطارها الشامل والترابط بين دائرتين تكمل إحداهما الأخرى: الدائرة العربية والدائرة الإسلامية، في الوقت الذي شددنا فيه على إبراز تلك العلاقة المتلازمة ما بين العوامل الداخلية والخارجية، وفي مستوياتها المتعددة، إنطلاقاً من بيئتها القطرية إلى مستواها القومي العربي بغية إعطاء صورة واضحة تساعدنا على استشراف المستقبل لمشروع حضاري قومي يستنهض الأمة ويوحد قدراتها من خلال إرادة سياسية واحدة، نحو الهدف القومي والأسمى المتمثل في بناء دولة العرب الواحدة.



# الفصل الأول





# أوربا من الاندماج الاقتصادي إلى الوحدة السياسية

## الفصل الأول
## أوربا من الاندماج الاقتصادي إلى الوحدة السياسية

**دروس الحرب العالمية الثانية:**

في الوقت الذي أخذ فيه النظام الإقليمي العربي في التبلور في صيغة مؤسسية من خلال إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1945م، فإن أوربا ما زالت تلعق جراحها وركام التدمير وجثث القتلى تملأ الشوارع، وأفواج اللاجئين تبحث عن مأوى. إلا أن أوربا المثخنة بالجراح ومآسي الحرب بدأت منذ لحظتها بإعادة قراءة دروس التاريخ حتى استفاقت على حقيقة ساطعة والتي تجلت في أن طريق الحرب والقوة وانتهاج سياسات لا عقلانية وغير متوازنة، أصبح طريقاً لا يمكن السير عليه بأي شكل من الأشكال، وطريقاً منبوذاً لا يفضي إلى تحقيق أي من السياسات التوسعية أو الطموحات القومية التي تتجاوز المحرمات ولم تجني إلا الدمار والتخريب، والمزيد من الضحايا. وهذه ما كانت عليه نتيجة الحربين العالميتين، وبأنه ليس هناك من طريق لتجنب ذلك وبناء البيت الأوربي على وفق الصيغ والتصورات التي أطلقها رواد الوحدة الأوربية إلا طريق التعاون الاقتصادي المرتكز على المصالح المتبادلة والتنمية الشاملة، القائمة على معاهدات ومواثيق تنظم العلاقات الأوربية وبدون المساس بحرمة الحدود وقدسيتها، واحترام الإنسان وكرامته من خلال السير وفق منهج ديمقراطي يأخذ بنظر اعتباره التنوع الثقافي، الديني، والعرقي. وهو التنوع الذي شكل عامل قوة وتماسك لا عامل فرقة وضعف وتناحر، وذلك ما أكدته السنوات اللاحقة.

وقد أدرك قادة دول أوربا الغربية بعد أن تقسمت قارتهم إلى معسكرين متناحرين سياساً، ثقافياً، اقتصادياً، وعسكرياً، بأن أول خطوة في إرساء أسس

الاندماج الاقتصادي هو تشييد بنيان الجهاز الإنتاجي الأساسي المتمثل في شبكة مواصلات متطورة: برية، وبحرية، وجوية وسلكية ولا سلكية، وربط دولها بشبكة متكاملة من الطاقة الكهربائية بشكل لم تشهده أي منطقة أخرى من العالم، بحيث جعلت المواطن الأوربي لم يعد ليشعر بأية حواجز يمكن أن تعيقه أو تحد من حرية التنقل والعمل والدراسة في أي عاصمة من العواصم الأوربية، وبحرية تامة، مما غذت في وعيه بأنه أوربي قبل أن يكون فرنسياً، أو ألمانياً، أو بلجيكياً الخ. مما أوجد قاعدة شعبية واسعة مهيأة لإقرار أية صيغة للتعاون الأوربي: اقتصادية أو سياسية، تفضي إلى الاندماج الإقليمي، وتجد لها قبولاً في هذه الأوساط الشعبية قبل الأوساط السياسية والحزبية.

فالخطوة التي خطاها قادة أوربا الغربية قبل غيرها من الخطوات الأخرى هو تغذية الشعور القومي الأوربي في نفوس الشعوب الأوربية بغية تجسير الفوارق والتناقضات التي تفصلها ومن ثم جعل أية خطوة سياسية أخرى مستندة إلى القبول الشعبي حيث بدأ المواطن يتلقى ثقافة سياسية جديدة على مستوى النظام التربوي والإعلامي بمختلف قنواته، إذ أن ما اتخذ من خطوات نحو الاندماج الإقليمي الأوربي لم تواجه أية معارضة قوية ضمن إطار المنهج الديمقراطي الليبرالي، سواء كان على مستوى المؤسسات التمثيلية القائمة على تعددية حزبية وسياسية واضحة أو على المستوى السياسي والحزبي للمعارضة المؤطرة في أحزاب وجبهات ونقابات مهنية لها حق التعبير والاشتراك في إقرار السياسة العامة للدولة سواء كانت الداخلية أو الخارجية. فخلق الأجواء النفسية في الشعوب الأوربية لتقبل فكرة الاندماج كان من بين المهمات الجوهرية التي حققتها النظم السياسية لفترة ما بعد الحرب، بحيث أن الأوربي لو اعتبر أن مجتمعه في القرون الوسطى هو الحالة الثابتة لما تطور بتلك العقلية التي تخطت كل ترسبات الماضي الأوربي من صراعات وعنف داخلي، ابتداءاً بالحروب الدينية ونزعات التوسع القومية وانتهاء بأكبر حربين عالميتين في التاريخ الإنساني. لقد

شهدت أوربا على مدى تاريخها الطويل محاولات عديدة لتوحيدها سلمياً وعسكرياً، إلا أنها لم تصل إلى ما وصلت إليه الآن على الرغم من أن المقومات نفسها كانت متوفرة ومن بينها الصلة الجغرافية التي تعد الركيزة التي لا يمكن تجاهلها في بناء أي نظام إقليمي متماسك(1). فقد انطلق الكونت النمساوي كودينهوف من هذه الحقيقة الجغرافية في دعوته لإنشاء الولايات المتحدة الأوربية عام 1923م، مدركاً تمام الإدراك بأن هذه "الصلة الجغرافية" هي الجسر الذي سيوحد تلك الأمم والشعوب المتباعدة لغوياً ودينياً، الأمر الذي شجع وزير الخارجية الفرنسي السابق أرستين بريان إلى تعقب أثره، وإحياء دعوته في قيام اتحاد أوربي في عام 1927م(2) ولكنها دعوات عبرت عن شعور أوربي قهرته خلال عقد الثلاثينات النزعات القومية والتوسعية والأزمات الاقتصادية، ومن ثم نيران الحرب العالمية الثانية التي لم تطفأ هذا الشعور الذي عاد من جديد يغذي الوعي الأوربي ويدفعه نحو الاندماج بشكل أكثر من السابق، لا بل واضعاً في اعتباره كل دروس وإخفاقات الماضي.

فالحرب العالمية الثانية جعلت أوربا مكشوفة للجميع ليس أمام شعوبها في ضعفها الاقتصادي والعسكري وتمزقاتها الاجتماعية، وإنما أمام مستعمراتها حيث فقدانها لمكانتها الدولية دفعها ليس فقط التفكير في إعادة ترتيب الأوضاع الأوربية وفق معادلة التوازن الدولي الجديد، وإنما إعادة صيغ التعامل مع مستعمراتها بشكل جديد يحافظ على صلاتها ولكن بطرق غير مباشرة وهو ما قررته فرنسا من خلال صيغ المجموعة الفرنسية، وكذلك بريطانيا لمعالجة أوضاعها الاقتصادية والتخفيف من آثار الحرب ونفقاتها الباهظة(3). فخطة مارشال بقدر ما كانت مشروعاً أمريكياً لإنقاذ أوربا ومساعدتها على تحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي إلا أن واشنطن هدفت من خلاله فرض نظامها الدولي الجديد بقواعده التجارية وأنظمته المالية وسياسته الاقتصادية، لكنه في صيغته الشاملة فإنه أوجد بعض الأسس لدعم التعاون الأوربي المشترك الذي شهد أول إنطلاقة

مؤسسية في عام 1948م عندما تم إنشاء المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي لتنظيم برنامج مشترك للتعاون الاقتصادي والذي أفضى إلى تعاون عسكري بموجب اتفاقية بروكسل بين دول البينيلوكس (بلجيكا، هولندا، لوكسبرج) وبين كل من فرنسا وبريطانيا، هذه الاتفاقية التي اتسعت لتعلن عن إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي عام 1949م(4).

وفي الواقع أن هذه المحاولات والخطوات التي ترجمت إلى واقع عملي فيما بعد، فإنها بقدر ما كانت في بداياتها خطوات بطيئة وذات اتجاهات متباينة وغايات حتى متناقضة، إلا أنها كانت عاملاً محفزاً ومشجعاً لطرح العديد من التصورات والمشاريع التي نضجت كل شروطها الموضوعية والتي أدت نحو الاندماج الأوربي، حيث تم إنشاء مجلس أوربا لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة في أوربا والذي كان له الدور الفعّال في التأكيد على كرامة الإنسان وزرع الثقة بنفسه وايجاد الصلة القوية ما بينه والنظام الذي يحكمه من خلال إعادة النظر بالصيغ والقوانين التي تحد من حريته الأساسية في التعبير وممارسة نشاطه السياسي بالشكل الذي يتناسب مع إنسانيته.

ومن خلال تأمين القاعدة الشعبية المدركة لضرورة الاندماج أو التعاون الاقتصادي فقد تقدمت فرنسا عن طريق وزير خارجيتها روبرت شومان بوضع حجر الأساس في عام 1950م بإنشاء الجماعة الأوربية للفحم والصلب والتي جاءت ثمرة جهود وقناعات فرنسية بأن باريس لن تستطيع تحقيق نمو اقتصادي ورفع مستويات شعبها دون تجاوز إطار الدولة القومية وتحقيق تعاون اقتصادي على مستوى أكبر وإطار أوسع تمثل في إمكانية إنشاء سوق مشتركة على مستوى القارة الأوربية كخطوة أولى نحو قيام جماعة اقتصادية تتبنى سياسات اقتصادية مشتركة وهو الأمر الذي لقي ترحيباً ألمانياً برئاسة أديناور الذي وجد في ذلك الفرصة المنتظرة لعودة ألمانيا إلى الساحة الأوربية، حيث تم التوقيع على اتفاقية الفحم والصلب في بارس في 18 نيسان 1951م، وضمت في عضويتها خمسة دول هي: فرنسا، بلجيكا، ألمانيا الغربية، هولندا، لوكسبروغ، ونصت على أن الهدف

منها هو خلق سوق مشتركة في الفحم والصلب وضمان الإمدادات من هاتين السلعتين بسعر أقل جودة أكثر، وقد تم بناء هيكل تنظيمي من هيئة عليا ومجلس، وجمعية مشتركة ومحكمة للعدل(5).

ورغم ما أصاب هذه الجماعة من تعثر وظهور بعض التناقضات بين كل من فرنسا وألمانيا الغربية، وعدم تطورها لكي تأخذ دور السلطة العليا فوق القومية، إلا أنها استطاعت أن تغرس في عقلية الأوربيين فكرة التعاون المشترك في كافة المجالات ولا سيما في المجالين العسكري والأمني، حيث أن تفاقم حدة الحرب الباردة، واندلاع حروب إقليمية أخرى، لسعت بنيرانها بعض المصالح الأوربية، إذ كانت واشنطن الطرف الغربي الرئيسي من خلال استراتيجيتها الجديدة في مواجهة الاتحاد السوفيتي وتطويق المد الشيوعي، إلا أنها أعطت لألمانيا فرص جديدة في إعادة بناء البنية العسكرية والاقتصادية الألمانية وفقاً لمتطلبات الاستراتيجية الأمريكية وجعلها تتجاهل المحرمات الدستورية، وتشجيع بعض الأطراف الأخرى في طرح أفكار خاصة بإنشاء جماعة الدفاع الأوربية. إلا أن هذه الجماعة ورغم عدم تطورها، كشفت عن فشل جهود الاندماج السياسي والعسكري للحساسية التي تكتنفها، وخصوصاً من بعض الأطراف التي تتحسس من الأصابع الألمانية. فقد كانت بالمقابل خطوة محفزة نحو توسيع التعاون في مجالات أخرى وخصوصاً الاقتصادية التي استدعت  الاهتمام الواسع والكبير من قبل الدول الأوربية التي رأت في خضم تزاحم المواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بأنه لا بد لأوربا أن تستعيد مكانتها الدولية وقدرتها على التأثير في مسارات الأحداث الدولية. وذلك لا يتم إلا من خلال تحسين إمكانياتها الاقتصادية والمالية ومن خلال عمل أوربي جماعي قائم على إرادة سياسية واحدة ولهدف واحد هو السوق المشتركة كخطوة نحو اتخاذ الخطوات الأخرى. وهكذا ولدت اتفاقية روما لعام 1957م التي أعلنت رسمياً عن إنشاء الجماعة الأوربية التي انضمت إليها ايطاليا، ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في الأول من كانون الثاني 1958م(6).

**من اتفاقية الفحم إلى ماستريخت:**

فالسوق الأوربية التي قامت على ست دول، شكلت الدعامة الأساسية لاندماج أوسع ومغرٍ، وأنموذج لكل الأطراف الأخرى، إضافة إلى أن كل دولة من دول المجموعة في بداياتها الأولى سعت إلى تحقيق تلك الأهداف التي وضعت نصب اهتماماتها الخارجية منطلقة من قناعة راسخة من أن هذه الأهداف "الوطنية" لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تجمع أوربي قائم على التعاون المشترك، وتستطيع كل دولة أن تسعى من خلال الحوار والتفاهم أن تحقق ما تصبو إليه سواء كان على المستوى الداخلي من تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، أو الخارجي من خلال حل مشاكلها وشواغلها الأمنية والعسكرية بجهد تتظافر فيه كل الطاقات وتنسيق مخطط يأخذ باعتباراته كل هموم ومشاكل الدول الصغيرة خاصة التي كانت تبحث عن فواعل جديدة في حركة سياستها الخارجية ومنافذ تجارتها ويدها العاملة، من خلال منافذ أوسع تجنبها الخوض في المنافسة وربما الاحتواء. وهذا ما تجلى في الخطوات الأولى، حيث تقرر أن يكون مقر هذه السوق العاصمة البلجيكية بوركسل، وليس باريس أو بون، وذلك لكي يعطى لهذه الدول الشعور بعدم القلق من سيطرة الدول الأوربية الكبيرة اقتصادياً وعسكرياً، وهو الأمر الذي لم يأخذ بنظر الاعتبار عند تأسيس جامعة الدول العربية.

وبدون شك فإن النجاحات التي حققتها المجموعة الأوربية على مستوى التجارة العالمية وتحقيقها لمعدلات إنتاج عالية وتطور تكنولوجي متقدم، ليس فقط أنها ساهمت في توسيع العضوية بالشروط التي تضعها، وإنما ترسيخ وتماسك هياكلها التنظيمية، وتناسق عمل مؤسساتها سواء كان على مستوى البرلمان الأوربي، أو المجلس الوزاري أو من خلال الاجتماعات الدورية لمؤتمرات القمة لرؤساء دول وحكومات المجموعة، الأمر الذي ساعد في كل حالة وموقع على طرح وإنضاج كل الأفكار الخاصة المنصبة على تطوير العمل وتجاوز المعوقات، وزيادة

الاختصاص وشمولها مجالات واسعة والأخذ بها نحو وحدتها السياسية التي تبلورت أفكارها بشكل واضح في عام 1985م، من قبل المفوض الأوربي السابق جاك ديلور (فرنسي الجنسية) بحيث لم تمض إلا سنوات معدودة حتى تم الإعلان عن الوحدة السياسية في معاهدة ماستريخت في شباط 1992م، والتي أخذت بنظر اعتبارها كل المتغيرات الجذرية التي أصابت القارة الأوربية بعد اختفاء المعسكر الاشتراكي وتفكك الاتحاد السوفيتي، واختفاء المواجهة العسكرية التي مثلها حلف وارسو مقابل حلف الناتو. ناهيك عن الحدث التاريخي المهم هو انيهار جدار برلين، الذي لم يؤد فقط إلى توحيد ألمانيا وإنما إعادة الوحدة الجغرافية والسياسية لأوربا، وبرزت شاخصة كل المقومات والعناصر الأساسية لتوسع الاتحاد نحو الجزء الشرقي من أوربا، لتطرح من جديد فكرة بناء البيت الأوربي وفق منطلقات ومرتكزات جديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، ومدخلاً للقرن الحادي والعشرين. إذ لأول مرة ومنذ نصف قرن تراجعت فيه القوة الاقتصادية الأمريكية إلى المرتبة الثانية أمام القوة الاقتصادية الأوربية التي وقفت على قمة الهرم الاقتصادي الدولي بناتج اقتصادي يقدر بأكثر من سبعة تريليون دولار(7).

وإذا كانت المجموعة التي انطلقت بست دول لتصبح في نهاية القرن العشرين كياناً سياسياً واقتصادياً مالياً واحداً في إطار الاتحاد الأوربي (خمس عشره دولة) الذي اتجه شرقاً حيث قائمة الانتظار تضم إحدى عشرة دولة، فإن ذلك لم يكن ليتحقق إلا من خلال ايجاد مؤسسات متماسكة لإصدار القرار الأوربي الموحد القائم على الإرادة السياسية الواحدة، والمعبرة عن إرادة شعبية تمثلت في الاستفتاءات الشعبية لشعوب هذه الدول والأخذ برأيها فيما يتعلق بالانضمام للسوق الأوربية المشتركة في مراحلها الأولى، أو فيما تمثل بالاندماج السياسي تحت خيمة الاتحاد الأوربي. إذ أن هناك شعوب أوربية قد تم احترام إرادتها في رفض الانضمام إلى المجموعة والذي عبر عنه الشعب النريوجي في أكثر من مرة وذلك في عام 1974م، عندما رفض انتماء دولته إلى المجموعة بنسبة 53% من الأصوات

وكذلك عندما قرر في عام 1994م، معبراً عن عدم موافقتـه الانضـمام إلى الاتحـاد الأوربي. وكـذلك مـا عـبر عنـه الشـعب الـدنماركي حـول رفضـه التصـديق عـلى اتفاقيـة ماستريخت التي وقعتها الحكومة بنسبة 51% من الأصوات(8).

فاحترام الإرادة الشعبية شكّل بالنسبة لدول الاتحـاد الأوربي القاعـدة الأساسـية في توطيد وتماسك مؤسسات الاتحاد وهيكليته التنظيمية، وإرساء آليـة محـددة للتعـاون في مجـال السياسـة الخارجيـة، وإن كـان يشـوبها بعـض التبـاين في مواقـف وقضـايا دوليـة وإقليمية، إلا أن لها موقفها الموحد الذي تعبر عنه في أكثر من مرة، وخصوصاً في إعـلان البندقية لعام 1980م، بصدد القضية الفلسطينية، إذ بالرغم من مواقـف ألمانيـا وهولنـدا المتحفظة، إلا أن الإعلان صدر بالإجماع.

فالقرار السياسي الخارجي الأوربي لا يأتي إذن نتيجة لاعتبارات فرديـة متجسـدة في شخصية رئيس الدولة أو الحكومة وليس لمصالح دولة واحدة، ولا حتـى مـن خـلال قنـاة أوربية واحدة، وإنما يأتي نتيجة لبلورة عوامل وعناصر، ومؤسسـات عـدة يضـاف إليهـا في الأخير الإقرار الشعبي أو الاستفتاء، حيث الرأي الأول والأخير هو للشعب ومن أجله، ومـا الأجهزة الرسمية ومؤسساتها وممثليها إلا رجال مفوضون لايصال صوته وإعطـاء رأيـه ولا سيما في السياسات الخارجية والدفاع. وأن تنظيم الإطار الجماعي كان من بين اهتمامـات المجموعة منذ عام 1969م، بعد أن تم تشكيل لجنة التعاون السياسي حيث مهمتها بعـد قرارات لاهاي أن تقوم بإعداد التقارير في الاجتماعات الدورية لوزراء خارجية المجموعـة أو فيما بعد بصيغة الاتحاد الأمر الذي أجبر كل دولة على تعيين منسق في مجال السياسة الخارجية بين الدول الأعضاء، وقد تم ايجاد مناصب إدارية سياسية لـذلك. فهنـاك المـدير السياسي وهو المسؤول عن التنسيق يساعده المراسل الأوربي المسؤول عن الاتصالات التي تتم في هذا المجال، حتـى تطـور الأمـر إلى إنشـاء سركتاريـة خاصـة في بروكسـل للاتصـال والتشاور.

وفي كل ذلك، فإن هناك ست قنوات، أو إن صح التعبير ست مؤسسات رئيسية التي يرتكز عليها الاتحاد الأوربي في صنع وتطبيق قراراته أو توحيد مواقفه أو بناء بيته الأوربي الموعود من الأورال حتى المحيط الأطلسي.

فالمجلس الأوربي في اجتماعاته النصف سنوية لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوربي وضع في مهماته الأساسية تحديد السياسات العامة للاندماج وتوجهات المؤسسات وفي كيفية العمل والتنسيق في المجالات كافة، وكونه المرجع في إقرار الصيغة النهائية في حالة نشوب حالات من الاختلاف والتباين في مواقف الدول الأعضاء في المؤسسات الأخرى. كما أنيطت بالمجلس بعد معاهدة ماستريخت مهمة اتخاذ القرار بصدد العمل المشترك في القضايا التي يختارها، وتصبح بعد ذلك ملزمة لكل الدول الأعضاء، ولكن القرار الخاص باعتبار مسألة ما مجالاً لعمل مشترك لا بد أن تتم الموافقة عليه بالإجماع، وذلك فإنه مؤسسة بين الحكومات وليس فوقها، ورئاسة المجلس دورية بين الدول الأعضاء لمدة ستة أشهر، حيث أن رئيس دولتها هو المتحدث المنسق للمجلس خلال الفترة المعينة. وتعقد اجتماعات المجلس في إحدى مدن الدولة التي تتولى رئاسته.

كما يشخص في الاتحاد الأوربي، المجلس الوزاري الذي يضم وزراء الدول الأعضاء في التخصصات والقضايا المختلفة للزراعة، دفاع، تجارة، الخ. والرئاسة أيضاً تكن بشكل دوري لمدة ستة أشهر، ويعتبر أعلى سلطة لاتخاذ القرار في إطار الاتحاد حيث أن جل اهتماماته هو إقرار مختلف التشريعات دون القيام بإعدادها، ولكل دولة مفوض دائم في هذا المجلس الذي يعتبر المؤسسة الرئيسية التي تحاول كل دولة التعبير من خلالها عن مصالحها وسياستها. وفي حالة التصويت على مسألة من المسائل التي طرحت للنقاش أو الموافقة، فإن لكل دولة عدد من الأصوات الذي يتناسب مع حجمها (حسب الجدول المرفق)(9).

وفي الواقع فإن صيغة التصويت في هـذا المجلـس الـوزاري تعـد مـن الأمـور التـي أقامت توازناً واضحاً في هيكلية الاتحاد بحيث أن توزيع عدد الأصوات لكل دولة قد جـاء بما يتناسب وحجمها السياسي والاقتصادي والسكاني ولا بد أن يعطي لهذه الدولـة التـأثير الفعّال في رفض وإقرار التشريعات التي لا تلبي أهدافها، لكنه لا يمنع الدول الصغيرة مـن أن تلعب دورها أيضاً في الإقرار النهائي، حيث أن طريقـة التصـويت وفـق نظـام الأغلبيـة الموصوفة تمنع سيطرة مجموعة من الدول على حركة الجماعة، وحيث أن الإجـماع يبـدو إلزامياً في قضايا ومسائل مهمة تخص الاتحاد، وهناك طريقة في التصويت حـول المسـائل الإجرائية التي تتطلب الأغلبية البسيطة.

والمفوضية الأوربية التي أثـارت في مطلـع عـام 1999م زوبعـة حـادة في الأوسـاط الأوربية عندما قرر مفوضـها جـاك سـانتير الاسـتقالة مـع كامـل هيكلهـا الإداري بسـبب الفساد وسوء الإدارة تعد قلب الاتحاد النابض بالحركة والنشـاط، مـن كونهـا لـيس فقـط الإطار الذي يتم من خلاله التعبير بشكل واضح وصريح عن مصالح الاتحاد الأوربي، وإنمـا ما أنيط بها من مهـمات منصـوص عليهـا في معاهـدة ماسـتريخيت، أضـفى عليهـا هـذه الأهمية ولا سيما في إعـداد التشريـعات والقـوانين، ومراقبـة تنفيـذها بدقـة ومـن خـلال محكمة العدل الأوربيـة اذا اقتضىـ الأمـر عنـد الإخـلال بهـا. كـما أن لهـا جهـاز تنفيـذي بالإشراف وإدارة سياسات الاتحاد، وتمثيل الاتحاد في العلاقات الخارجية، والتفاوض باسـم الاتحاد وعقد الاتفاقيات والتعاون والارتباط والمشاركة مع الـدول الأخـرى. والعضـوية في هذه المفوضية تختلف عن بقية الأجهزة الأخرى، حيث تضم بعد 1995م عشرون عضـواً، بواقع اثنين للدول الكبرى، وعضو واحد للدول الصغيرة (حسـب الجـدول المرفـق) وذلـك عن طريق التعيين من قبل كل دولة ولمدة خمس سـنوات قابلـة للتجديـد، ويقـف عـلى رأسها المفوض الأوربي الذي يتم تعيينه بموافقة البرلمان الأوربي ولمدة خمـس سـنوات كـما حصل للمفوض الجديد رومانوبرودي (ايطالي الجنسية). والمفوضية في اجتماعاتها

الأسبوعية تتخذ قراراتها بالأغلبيـة البسـيطة وتخضـع لمبـدأ المسـؤولية الجماعيـة، وتعمل بكل لغات دول الاتحاد(10).

وإذا كانت أوربا تتباهى بديمقراطيتها المستمدة من النظريـة السياسـية الليبراليـة وتراثها الإغريقي، حيث التعددية الحزبية والسياسية والإقرار بتداول السلطة سلمياً عـلى النطاق الداخلي لكل دولة، فإن البرلمان الأوربي يمثل صراحة الواجهـة الديمقراطيـة للعـالم الخارجي، ومن خلال توسيع عملية المشاركة في صنع القرار السياسي، حيث تمثل فيه كـل الأحزاب السياسية الأوربية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، وحسـب التمثيـل النسـبي، ويبلغ عدد أعضاءه (626) عضواً، موزعة حسب حجم الدولة، إذ أن احتلال مقاعده يـتم بالاقتراع العام المباشر السري (حسب الجدولا لمرفق). وله وظائف عدة من بينها الإشراف علي ما تقوم به المفوضية والمجلس الوزاري، كما أن له صفة تشريعية، والاستشارة، وحـق المحاسبة والتحقيـق مـن الالتـزام بقـوانين ولـوائح الاتحـاد، والمصـادقة عـلى المعاهـدات والاتفاقيات الخارجية المرهونة بشرط احترام حقـوق الإنسـان وتطبيـق الديمقراطيـة كـما يحصل الآن مع تركيا، وبقية الدول الأخرى التي تطلب المساعدة أو القروض من الاتحـاد الأوربي.

وإذا كان لكل دولة عضو في البرلمان حصة معينة من المقاعد تتحـدد بنسـبة عـدد سكانها الذين لهم حـق الانتخـاب بموجـب القـوانين الوطنيـة فـإن طريقـة الانتخـاب إلى البرلمان تتم أيضاً وفقاً للنظم الانتخابية السائدة في كل دولة، حيث أن الغالبية من الدول تسير وفق قاعدة القائمة ذات التمثيل النسـبي، مـا عـدا بريطانيـا حيـث يعتمـد النظـام الفردي، ومدة البرلمان خمس سنوات. والغريب في تشـكيلته هـو أن الأعضـاء الـذين يـتم انتخابهم لا يمثلون دولهم، وإنما الاتجاهات السياسية والأيديولوجيـة التـي ينتمـون إليهـا وفـق تكتـل حـزبي واضـح عـلى مسـتوى السـاحة الأوربيـة. فهنـاك الكتلـة الاشـتراكية والشيوعية، والخضر، الخ، حيث أن هذه الكتـل والتجمعـات تعمـل عـلى تسـنيق عملهـا وتوحيد مواقفها التصويتية وفق

الاتجاه السياسي الذي تعبر عنه بغض النظر عن الدولة التي تحمل جنسيتها. ومقر هذا البرلمان في مدينة ستراسبورغ الفرنسية، إلا أن لجانه التسع عشره توجد في مدينة بروكسل، وسكرتاريته توجد في لوكسمبورغ، ومن هنا، فإنه يجسد في الواقع الإطار التمثيلي للشعوب الأوربية(11).

وإضافة إلى هذه المؤسسات. فإن هناك عدد من اللجان الدائمية مثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك محكمة العدل الأوربية التي تمثل الجهاز القضائي للاتحاد وتتألف من قاض من كل دولة، ولها صلاحيات النظر في القضايا محل الخلاف، وقراراتها ملزمة. كما يضم الاتحاد محكمة المراجعين الأوربيين التي تنصب وظيفتها في مراجعة الحسابات المالية لمؤسسات الاتحاد ولكل دولة ممثل فيها، وهي المحكمة التي أجبرت جاك سانتير ومفوضيته على الاستقالة بعد تقديمها التقرير النهائي للسنة المالية 1998م، حيث كشفت عن التجاوزات والانحرافات في عمل المفوضية. وهناك أيضاً محكمة الدرجة الأولى أو المحكمة الابتدائية المخولة في النظر في النزاعات الإدارية وتخفيف الأعباء عن محكمة العدل الأوربية، ولجنة الأقاليم المكونة في قضايا التعليم، الثقافة، الصحة العامة، التماسك الاجتماعي، بالتالي هناك المؤسسات المالية من بينها مثل بنك الاستثمار الأوربي، وصندوق التنمية الأوربية، وصندوق التمويل(12).

**آلية صنع القرار الأوربي:**

وسط هذا العدد الكبير من المؤسسات واللجان التي يضمها الاتحاد الأوربي، فإن هناك الكثير ممن يتساءل عن الكيفية التي يتم بها صنع القرار الأوربي بصدد العديد من القضايا والأزمات التي يعج بها عالم اليوم.

**أولاً:** وقبل كل شيء ورغم هذا التداخل والتشابك في عمل المؤسسات وفي علاقاتها الوطنية والخارجية، فإنه ليس هناك من إشكالية تطرح بصدد العلاقة بينها، وإنما هي تعمل من خلال إرادة واحدة ونحو هدف واحد هو: المصلحة

القومية العليا لأوربا، بدولها وشعوبها، وأنظمتها السياسية التي استقرت على نمط سياسي اقتصادي، مهما اختلف، وتعاقب القابضون على السلطة، حيث الوصول إليها يتم من خلال طريق أو منهج ديمقراطي متفق عليه بين مختلف التيارات والاتجاهات السياسية والحزبية، ولا مجال للإخلال به. وإذا ما تم تعزيز وترصين أسس البيت الصغير في إطاره الوطني، فإنه من السهولة تشييد أركان البيت الأوربي الكبير وعلى وفق الأسس نفسها وانطلاقاً منها وذلك لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية على حد سواء، والتي ليس بمقدور كل دولة منفردة على مجابهتها، حيث أن دروس الماضي، وخاصة فترة ما بين الحربين العالميتين كشفت عن ذلك الخلل الواضح، ورسخت من قناعة التعاون الجماعي ليس في التصدي للتحدي الخارجي وحالة التفكك والتنازع التي تسود الأمم الأوربية وإنما في حل كل معضلات البناء الاقتصادي والاجتماعي الداخلي.

ومن هنا توفرت حالة الاستجابة في اتجاه الاندماج ولكن بصيغ تتصاعد تدريجياً وبخطوات أخذت بنطر الاعتبار كل الظروف والمتغيرات في بعديها الإقليمي والدولي.

ومن هنا فإن النظام الإقليمي الأوربي المتمثل، سواء كان ما يعرف بالسوق الأوربية المشتركة، حيث الاندماج الاقتصادي، أم الصيغة المتقدمة للاتحاد الأوربي بعد أن وضعت ماستريخت أسس الاندماج السياسي، يعد من أكثر التنظيمات الإقليمية تماسكاً على الاستجابة للظروف والمتغيرات التي تواجهها الساحة الأوربية والدولية علي وجه الخصوص. وهذا ليس متأتي فقط من تماسك تراتيبة الهيكل التنظيمي والمؤسسات العاملة، وإنما من توفر الإرادة السياسية الأوربية التي جمعت كل الكيانات المتعددة المتنافرة في إطار واحد لتحقيق هدف واحد، وهو بالضرورة هدف سياسي في إنشاء أو ولادة كيان جديد، هو البيت الأوربي وفق أسس ثابتة ورصينة مستندة إلى الإرادة الشعبية الواسعة من خلال مشاركة سياسية مقننة دستورياً تسري على كافة مفاصل الحياة اليومية، وهو الأمر الذي اعتبر

شرطاً أساسياً وجوهرياً لكل دولة أوربية ترغب في الانتماء إلى هذا البيت. والنقطة الأخرى التي تثار بهذا الصدد هي درجة المصداقية في اتخاذ القرارات وتنفيذها وثقة المواطن بالنظام السياسي القائم ودرجة تحقق الحقوق والالتزامات المترتبة على ذلك الانتماء. فالقرار الذي يصدر من الاتحاد الأوربي فهو يصدر إما بشكل تعليمات أو توجيهات، أو قرارات ذات طبيعة خاصة، أو توصيات في نهاية مؤتمرات القمة النصف سنوية، وكذلك ما يتخذ في كافة المؤسسات واللجان الأخرى. وتكون آلية اتخاذ القرار مهما كانت صنعته أو طبيعته مفصلة إلى مراحل عدة، فهناك آلية الاقتراح، ثم التشاور والتي يتم من خلالها الإعداد بالتعاون مع كافة الإدارات، ثم الاستشارة من خلال حزمة من الخبراء والمستشارين قبل اتخاذ أي قرار بصدد المشروع المعروض الذي يجب أن يحظى بدراسة وافية من قبل كل دولة من خلال ممثلها الخاص في أي موقع أو أي مؤسسة أو لجنة في الاتحاد الأوربي.

وهذه الآلية الرئيسية في اتخاذ القرار بمراحلة الثلاث تتبعها آلية أخرى من التعاون حيث تستخدم في صنع عدد من السياسات الخاصة بالاتحاد خصوصاً فيما يتعلق بالبرلمان الأوربي؛ حيث تسير وفق الخطوات التي تم الإشارة إليها، من إعداد المشروع، الاقتراح من قبل المفوضية والذي ينتقل ما بين المجلس الوزاري والبرلمان لاتخاذ موقف مشترك بعد اكتمال كافة الإجراءات اللازمة لإقراره بصيغته النهائية والذي يتطلب في كل الأحوال حصول الإجماع بصدده خصوصاً اذا حصلت بعض التباينات في مواقف الدول ونادراً ما يحصل أن رفض مشروع القرار نهائياً، لأن الهدف النهائي من طرحه هو أصلاً تحقيق التعاون، وبذلك فإنه لا يصل إلى حيز التنفيذ إلا بعد أن أشبع مناقشة وتعديلاً.

وفي الواقع فإن أي قرار يصدر ومهما كانت القنوات التي يمر بها والإجراءات التي يتخذها فإنه يأتي نتيجة تفاعل بين الدول الأعضاء، آخذاً بنظر الاعتبار مصالح هذه الدول صغيرها وكبيرها، ولا سيما في مجالات تعزيز الوحدة

السياسية والاقتصادية والمالية للاتحاد، حيث أن إقرار مبدأ التعويض والذي يعني توحيد معايير النظر إلى المشكلة قيد البحث بحيث تخدم أهداف الجماعة، وسياسة مشتركة تدريجية تسمح لجميع الأطراف بالتكيف معها مع إعطاء تعويض جماعي للطرف الذي يقع عليه الضرر ومساعدته على التكيف مع الوضع الجديد، تعد في الواقع من الثوابت القائمة في البناء الأوربي، التي ساعدت على صلابة هيكله التنظيمي وفعالية مؤسساته ونشاطها(13). أما فيما يخص السياسات الخارجية بصدد العديد من القضايا والأزمات الدولية، فإن الحصول كحد أدنى على موقف مشترك حتى ولو كان ظاهرياً ضرورة يتطلبها تماسك الاتحاد وسياق عمل مؤسساته. ولا ننسى في الإشارة إلى أن أي قرار يتخذ أو موقف يجب أن يضع في اعتباره جماعات المصالح، والرأي العام المؤثرة على السياسة العامة للاتحاد، ومنحه الشرعية التي هو دائماً بحاجة إليها، وفي تعزيز دور النخبة السياسية التي أخذت على اعتقها، وما زالت مهمة إرساء دعائم البيت الأوربي. ومن الطبيعي جداً الإشارة إلى أن هناك عوامل خارجية أو كوابح لها تأثيرها في آلية صنع القرار السياسي الأوربي والتي يزداد ثقلها أو يخفف تبعاً للظروف التي تحيط بالعلاقات الدولية، وتوازن القوى، ومتغيرات الأحداث التي تفرض أحياناً تراجعاً، وأحياناً أخرى تقدماً في اتخاذ المواقف لكنها في المحصلة النهائية تصب في الحفاظ على المصالح الأوربية(14).

وإذا كانت أول خطوة هدف إليها الاندماج الأوربي تركزت في الإنعاش الاقتصادي والاستقرار السياسي والاجتماعي فإنها جعلت من المواطن أن يتحكم في سلطة اتخاذ القرار من خلال إشراكه مباشرة في انتخاب البرلمان الأوربي وتحديد الاتجاهات السياسية الأمر الذي منح هذه المؤسسات شرعية العمل بروح استقلالية وبعيدة عن كل ضغوط سياسية أو اقتصادية. ومن هنا فإن الوحدة الأوربية ترسخت من خلال إرادة شعبية قوية، وفي لحظات تاريخية معينة حاولت أوربا استغلالها وتوظيفها لحل مشاكلها مع نفسها، ومع الآخرين.

**جدول رقم (1)**

**حجم الأصوات لكل دولة في المجلس (الوزاري) الأوربي**

| الدولة | عدد الأصوات |
|---|---|
| فرنسا | 10 |
| ألمانيا | 10 |
| إيطاليا | 10 |
| بريطانيا | 10 |
| إسبانيا | 8 |
| البرتغال | 5 |
| اليونان | 5 |
| هولندا | 5 |
| بلجيكا | 5 |
| الدانمارك | 3 |
| إيرلندا | 3 |
| لوكسمبورغ | 2 |
| النمسا | 4 |
| السويد | 4 |
| فنلندا | 3 |

**جدول رقم (2)**

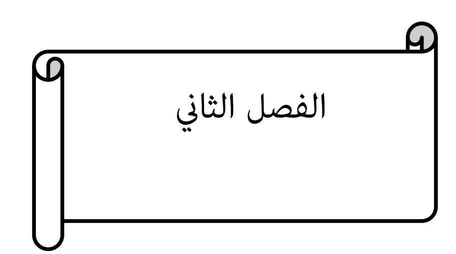
**أعضاء المفوضية الأوروبية**

| الدولة | عدد الأعضاء |
|---|---|
| فرنسا | 2 |
| ألمانيا | 2 |
| بريطانيا | 2 |
| إيطاليا | 2 |
| إسبانيا | 2 |
| لوكسمبورغ | 1 |
| بلجيكا | 1 |
| اليونان | 1 |
| النمسا | 1 |
| السويد | 1 |
| فنلندا | 1 |
| إيرلندا | 1 |
| الدانمارك | 1 |
| هولندا | 1 |
| البرتغال | 1 |

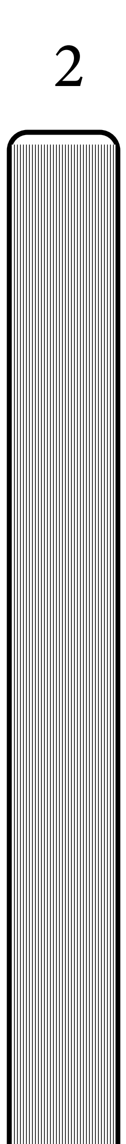
**جدول رقم (3)**

**عدد أعضاء البرلمان الأوروبي موزعون حسب حجم الدولة**

| الدولة | عدد الأعضاء |
|---|---|
| فرنسا | 87 |
| ألمانيا | 99 |
| إيطاليا | 87 |
| بلجيكا | 25 |
| اليونان | 25 |
| البرتغال | 25 |
| بريطانيا | 87 |
| إسبانيا | 64 |
| هولندا | 31 |
| الدنمارك | 16 |
| ايرلندا | 15 |
| لوكسمبورغ | 6 |
| السويد | 22 |
| النمسا | 21 |
| فنلندا | 16 |




2



# المشروع الحضاري النهضوي العربي

**الترابط بين الهويتين القومية والإسلامية**

بعد أن عرضنا ملامح الصورة التي وصل إليها المشروع الحضاري الأوربي من خلال طريق الاندماج الإقليمي في إطاره الاقتصادي كأول خطوة، ومن ثم الانطلاق نحو وحدتها السياسية التي أطرتها اتفاقية ماستريخيت ببنودها الثلاث مئة بعد ان استطاعت وخلال أكثر من ثلاثين عاماً أن تتجاوز وتذلل كل العقبات والحواجز التي اعترضت العمل الأوربي الجماعي، فإنه لا بد لنا من تسليط الضوء على المسارات المتعرجة التي اتخذها المشروع الحضاري النهضوي العربي، منذ أن كان شعوراً وجدانياً في وعي كل إنسان عربي حتى اتخذ صيغ الأفكار والحركات والتنظيمات التي وضعت في صلب برامجها مهمة بناء الدولة العربية الواحدة، ذلك الكيان السياسي والاجتماعي المستقل، مروراً بالمسيرة الوحدوية العربية سواء كان في صيغة الاندماج السياسي الإقليمي الذي تجسد في إنشاء جامعة الدول العربية أو من خلال التجارب الوحدوية التي برزت بين هذا القطر أو ذاك، أو مجموعة أقطار مروراً بالتجمعات الإقليمية الجبهوية ذات الإطار الجغرافي الضيق ضمن الرقعة الواسعة من الوطن العربي بعد أن أدركت تلك الأطراف "القطرية" المكونة لها بأنه من الضروري إنشاء هذه التكتلات الإقليمية لعلها تستطيع الاستجابة للظروف والتحديات الإقليمية والدولية الجديدة في الوقت الذي غابت فيه كل صيغ العمل العربي المشترك، وتعثرت كل المشاريع

والصيغ التي كان من أهـدافها وضـع المشرـوع الحضـاري النهضـوي العـربي عـلى طريق البناء والتقدم.

بدون شك، فإنه يتجلى لكل من يبحث في صفحات التاريخ يجد بأنه ومنذ سقوط بغداد في عام 1258م، والشعور القومي الإسلامي لم يخمد ولا لحظـة واحـدة، وإنمـا أخـذ بالتصاعد وبوتائر مختلفة صعوداً وهبوطاً نتيجة لما يطرحه المفكـرون والفلاسـفة العـرب والمسلمون من أفكار قومية غذت الوعي القومي، الإسلامي بشكل متواصل، أو من خلال الانتفاضات والثورات التي كانت تتفجر بوجه القوى المحتلة للمناطق والأقـاليم العربيـة. وإذا كان المشرق تحمل مهمة رفع لواء النهوض القومي، فـإن ذلـك لم يكـن إلا لخضـوعه المباشر لهيمنة قوى تتنافس للسيطرة عليه التي طبقت عـلى أرضـه كـل أشـكال صـنوف الخضـوع والسـيطرة، ناهيـك عـن تجزئتـه إلى أقـاليم وولايـات ومـن ثـم إلى محميـات ومستعمرات، في الوقت الذي كان فيه المغرب العربي خاضعاً شـكلياً للسـلطنة العثمانيـة من خلال ما تقدمه من ضرائب وأتوات إلى الباب العالي ورفع اسم السـلطان وتبجيلـه في المناسبات الدينية لا غير، بحيث أن هذه الهيمنة العثمانيـة الشـكلية لم تكـن حـائلاً دون خضوع دول المغرب العربي للسيطرة والاحتلال الاسـتعماري الغـربي خـلال القـرن التاسـع عشر، وهو الأمر الذي سهّل لهـا بالتـالي اقتسـام الولايـات العربيـة العثمانيـة وفـق صـيغ جديدة من الاحتلال والتحكم الاستعماري(15).

وإذا كانت قد برزت في تلك السنوات الأخيرة من السيطرة العثمانية مجموعة من الأفكار والمشاريع التي نادت بنهضة العرب كأمة واحدة، فإنها بالتأكيـد قـد توزعـت بـين أفكار إصلاحية للأوضاع السائدة، وبين أفكار ثوريـة محرضـة ضـد الحكـام، إلا أنهـا أيضـاً بالمقابـل طالبـت بدولـة الوحـدة في إطـار جامعـة إسـلامية مرتكـزة عـلى مبـدأ الشـورى مستلهمة لكل الأصـول الإسـلامية، حيـث التـأثير الواضـح للأفكـار الأوربيـة التـي شـكلت مرجعية واضحة لعدد كبير من المفكرين الذين طرحـوا تصـورهم وتشخيصـهم للأمـراض التي يعاني منها الشرق العربي الإسلامي(16).

وإذا كان قد طرح على بساط النقاش في تلك الفترة مرجعيتان حضاريتان، القومية العربية والإسلامية، فإن هدفها كان هدفاً واحداً تجسد في المطالبة بإحياء التراث العربي الإسلامي بفقه وأصول حكمه، والتخلص من الاستبداد الذي خيم على الأمة قرون طويلة. حتى أنه يمكن القول بأن الخطاب الذي كان مطروحاً، على الرغم من تباينه، كان خطاباً نهضوياً وإن اختلفت المسالك التي حددها بهدف بلوغ الاستقلال. ومهمتنا الحالية ليس الخوض في إشكالية هذا الخطاب السياسي العربي الإسلامي، والدخول إلى حلبة نقاشاته الحادة، التي ما زالت تأثيراتها واضحة إلى الآن، وإنما الوقوف على بعض تلك الأفكار بمرجعياتها الإسلامية، والقومية التي استطاعت أن تجذر الوعي القومي العربي، وتمنحه الأصالة التي من خلالها تمكن الشعب العربي، وخلال هذه العقود، من مواجهة التحدي الاستعماري الذي كان أكثر خطورة مما سبقه من احتلالات، لأنه حمل في جوفه ظاهرة جديدة، أو فايروس قاتل، هي الظاهرة الصهيونية ومشروعها الاستيطاني الإحلالي في فلسطين، هذا المشروع الذي حددت أهدافه المركزية بعزل المشرق العربي عن مغربه وبناء كيان سياسي حمل صفة دولة، لتشكل الأداة الإمبريالية لتمزيق الصف العربي وإجهاض أي مشروع نهضوي قومي يضع الأمة العربية في مسارها الصحيح، وخصوصاً بلوغ وحدتها الشاملة مثل بقية الأمم الأخرى، وهذا ما أكدته السنوات اللاحقة على قيام إسرائيل، وما سنوضحه لاحقاً.

وبقدر ما أن القومية العربية ممتدة في جذورها إلى وجود العرب أنفسهم من كون هناك عرقاً واحد ولغة واحدة، وأرضاً واحدة، وتاريخ واحد، لا بد وأن ينتج منها أمة واحدة لمصير واحد عصيٌّ على الذوبان والتهميش والطمس، حتى أنها وجدت في الإسلام الوعاء الذي انصهرت فيه وإعطاءها روحاً جديداً تمثلت في إبراز محصلة الوعي لهذه الأمة بضرورة وحدتها(17). وقد تنبهت قوى الاحتلال الأجنبية لهذه الحقيقة المتجذرة في هذه الأرض، وعملت بكل ما أوتيت

من قوة على طمس معالمها ومقوماتها وإجهاض أي مشروع نهضوي قومي، وحتى وإن كان في حدوده الدنيا، وهذا ما حاولت بريطانيا التعهد به لتقويض أسس هذه القومية واحتواءها سواء كان في النكوث بالوعود التي أعطيت إلى قادة الثورة العربية الكبرى(18)، أو من خلال تحطيم كل أسس ومقومات أية خطوة وحدوية، أو إطاراً اندماجياً يأخذ بنظره حقائق اللغة والأرض والتاريخ، وتحت أية هوية كانت: دينية، اقتصادية، قومية.

ولذلك، فإن ما تعرضت له المشاريع الوحدوية من انتكاسات قوضت كل مرتكزاتها أو من قصور وهشاشة النظام الإقليمي العربي وضعفه وانقسامه الذي تمثل أول الأمر في إنشاء جامعة الدول العربية، ليس مرده فقط إلى تلك العوامل الخارجية التي لعبت فعلها المؤثر في ذلك، وهذا شيء طبيعي في وضع مثل الوضع العربي، الذي اتسم ومنذ أن ظهرت بوادر سياسية نحو توحده القومي، بحالة من الصراعات والتناحرات بين مختلف التيارات السياسية والأنظمة السياسية التي جاءت بعد السيطرة الاستعمارية، وإنما نتيجة لتراكم العوامل الداخلية وتفاقمها إلى درجة بأن الأفكار القومية والمشاريع الوحدوية تحولت إلى أدوات صراع بين الأنظمة والقوى السياسية العربية بدلاً من ايجاد قنوات لتعميق الروابط، وتجاوز الحواجز وتذليل العقبات، مما سهل بشكل واضح لكي يفسح المجال للعوامل الخارجية أن تجد لها الأرضية المناسبة في إمكانية التلاعب بمتغيرات البيئة الداخلية العربية بشكل حقق كل أهدافها ومخططاتها الاستراتيجية(19).

إن رواد الفكر القومي العربي وهم يطرحون تصوراتهم بصدد توحيد الأمة وتفعيل دورها النهضوي ضمن المسار الطبيعي للتاريخ في مسيرته الصاعدة، وكغيرها من الأمم الأخرى، قد أكدوا على ضرورة الترابط بين الهوية القومية العربية والإسلامية والمتأتية من وحدة اللغة ووحدة العنصر والتاريخ المشترك ووحدة الطموح السياسي(20).

وإذا كان هناك من طرح فواصل، أو إن صح التعبير، حواجز ما بين الرابطة الدينية والرابطة القوميـة، فـإن ذلـك لم يكـن إلا نتيجـة لـبعض التـأثيرات الخارجيـة والاحتكـاك بالحضارة الأوربية التي طرحـت تصـوراً علمانيـاً لمجتمعـات مختلفـة ومتباينـة في العـرق واللغة(21)، وأملته الظروف الاقتصـادية الاجتماعيـة والسياسـية الجديـدة التـي عاشـتها أوربا بعد قرون من التخلف والصراعات الدينية الطاحنة، حتى أن اندلاع الحرب العالميـة الأولى قد أشر مرحلة جديدة في بنية المجتمع الأوربي الداخلية حيث الدول القومية التـي ترسخت جذورها سياسياً واقتصادياً(22).

ومن هنا، فـإن رواد الفكـر القـومي النهضـوي، وجـدوا في الظـروف التـي ولـدتها الحرب العالمية الأولى ظروفـاً مناسـبة لأن يحزمـوا أنفسـهم في طـرح أفكـارهم وتقـويض أسس الدولة العثمانية من خلال رفع شعار الدولة العربية الواحدة التي جسـدتها الثـورة العربية الكبرى التي وقعت في الأخير ضحية للمؤامرات الاستعمارية التي استغلتها أفضـل استغلال ووظفتها لتمرير مخططاتهم السرية التي هدفت أساساً إلى تفتيت الأمة العربية الي دويلات صغيرة ومتنـاحرة، تسـودها علاقـات تصـارعية أساسـها الخلافـات الحدوديـة والتباينات السياسية والنزعات القطرية الضيقة التي نمت بشكل مثير بحيث أنها شـكلت أدوات هدم وتقويض لكل الطموحات القومية، وهـو مـا تجـلى بشـكل واضـح وجـلي في إنشاء جامعة الدول العربية التي مثلت مرحلة متطورة في النظام الإقليمي العربي.

وإذا كان برأي الكثير من أصحاب الـدعوة القوميـة العربيـة، بـأن الثـورة العربيـة الكبرى كانت نقطة الانطلاق التي أعادت الأمـل للعـرب في إعـادة إحيـاء نهضـتهم، عـلى الرغم من التقيمات الأخرى التي صدرت بحقها(23)، فإن تأسيس جامعة الـدول العربيـة بعد الحرب العالميـة الثانيـة، قـد شـكل في الواقـع أول خطـوة جديـة في إرسـاء المشروـع القومي الوحدوي(24)، ولو أن الصيغ التي قامت عليها تطورت بنفس الاتجاه والخطوات التدريجية والمراحل التي اختطها الأوربيون لأنفسهم في تحقيق وحدتهم الاقتصادية ومن ثم السياسية والمالية من خلال إرادة

واحدة نحو هدف واحد، لكانت الجامعة اليوم أوسع إطاراً إقليمي وأنموذجي ليس فقط للاندماج الإقليمي، وإنما ستكون بالتأكيد الدولة العربية الموحدة، حيث أن كل مقوماتها وعناصرها، ومرتكزات نشوئها متوفرة وقائمة ما عدا الإرادة السياسية التي بقيت غائبة خلال كل العقود الماضية، وما زالت حتى الآن تعد السمة الأساسية التي يتميز بها النظام الإقليمي العربي في كل وحداته السياسية.

وإذا كانت السوق الأوربية المشتركة تمثل تجسيداً لحزمة من الأفكار والأماني تبلورت في محاولات بناء البيت الأوربي التي لم يكتب لها النجاح في فترة ما بين الحربين العالميتين، فإن جامعة الدول العربية التي انبثقت كإطار إقليمي اندماجي للوحدات العربية السياسية المستقلة، فإنها بالمقابل ثمرة جهود ومحاولات عديدة عبرت عن تطلعها القومي ونزعتها التوحدية لأمة عانت من الاضطهاد والسيطرة الأجنبية قروناً، إلا أنها فشلت في إطفاء جذور الوعي القومي العربي الذي شيد مشروعاً حضارياً مبتلوراً في شكله السياسي الواضح ومتخذاً مضموناً جديداً تعدى حدود الأفكار والتصورات، ومن نقطة الارتكاز هذه أخذ التفكير مداه في صياغة فكرة التقدم أو النهوض القومي بمعناها الشامل(25).

وفي الواقع، فإن جامعة الدول العربية، وعلى الرغم من نواحي القصور والعجز التي تعاني منها بنيوية، سياسية، إلا أنها بقيت الإطار الذي احتضنت الحركة القومية العربية فكراً وممارسة، رغم المحاولات العديدة التي حاولت زجها في أفكار وتناقضات دخيلة على المنطقة، وسلختها عن جذورها، لا بل أكثر من ذلك تهديم كل أسس وقواعد العمل العربي المشترك التي قامت على أساسها جامعة الدول العربية وما نص عليها ميثاقها، وفي الحدود التي سمحت بها الظروف الدولية وتأثيراتها المباشرة على المنطقة العربية، وحسب توازنات القوى الإقليمية العربية نفسها(26).

**النظام الإقليمي العربي ومرتكزاته:**

ومقارنة بالاندماج الإقليمي الأوربي سواء كان في أطره الاقتصادية أو السياسية والمالية فإن الاندماج الإقليمي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية يستند على مقومات وعناصر أكثر قوة وصلابة من تلك التي استند إليها الاندماج الأوربي الذي لا يملك غير تفعيل الإحساس بالانتماء الجماعي الأوربي، أو ما يطلق عليه بالثقافة السياسية للاندماج.

لقد ارتكز النظام الإقليمي العربي على أقوى ركيزة، ألا وهي الهوية القومية المحددة وعنصر التواصل الجغافي والمتماثل في عدد من العناصر اللغوية، الثقافية، التاريخية، الاجتماعية. فالنظام العربي ينفرد عن غيره من النظم الإقليمية في العالم من خلال الاعتبار المعنوي والنفسي والذي له نتائج سياسية مهمة، ونعني بذلك القومية العربية التي تتبلور في بناء فكري من ناحية، وفي حركة سياسية من ناحية أخرى. بعبارة أخرى فإن النظام العربي ليس نظاماً إقليمياً وحسب بالمعنى الجغرافي ولكنه نظام إقليمي قومي ذو هوية متفردة عن غيرها(27).

وفي الواقع، وكما أكد الأستاذ عبدالحميد الوافي، فإن أهمية وحيوية الدور الذي لعبته الهوية القومية للنظام العربي، والتي تسعى مختلف القوى المعادية إلى تفكيكها قد تمثلت في أنها بقدر ما كانت حاجزاً يحول دون امتداد عضوية النظام العربي ليشمل أطرافاً أخرى لن يترتب على انضمامها إليه سوى المزيد من الميوعة والترهل. فإنها كانت أيضاً سياجاً يسهم في حماية النظام العربي ضد الكثير من محاولات الاختراق من جانب القوى المتاخمة أو القوى الدولية التي سعت إلى ذلك على امتداد السنوات الماضية وحتى الآن(28)، وخصوصاً ما طرح من مسعى إمبريالي صهيوني في ايجاد "أقلمة بديلة" والتي تتمثل في إضعاف جامعة الدول العربية، وتقسيم الدول العربية إلى مشرقية ومغربية وتشجيع

التجمعات الإقليمية، والمشاريع الشراكية، بهدف نسف التضامن العربي من خلال تضخيم وتلغيم المشاكل والخلافات السياسية والحدودية، ومن ثم تهيئة الأجواء في إدماج هذه التكوينات الإقليمية الجديدة في هياكل دولية حيث الإلحاق والتبعية هو أساس العلاقة(29).

فجامعة الدول العربية التي استندت على العروبة أساساً في تكوينها فإن امتدادها الجغرافي لكل الوطن العربي بمشرقه ومغربه كان هدفاً من قبل الدول الاستعمارية التي حاولت طرح فواصل، ومصطلحات بغية نسف هذا المقوم الجوهري، وبالتالي طرح البديل وخصوصاً النظام الشرق أوسطي الذي اتخذ في الآونة الأخيرة تعريفات جديدة لإدخال دول غير عربية في هذا النظام ومحاولة لتقويض كل الأسس التي يقوم عليها النظام العربي والأخذ به نحو امتدادات واسعة، وهذا ما طرحه مؤخراً برنارد لويس من تحديد جديد للمنطقة مبني على تطورات جيوسياسية من خلال دراسته الشهيرة التي نشرها في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية في عدد كانون الثاني 1990م، تحت عنوان إعادة التفكير في الشرق الأوسط(30)، وهو الأمر الذي لم يكن جديداً، ولا سيما وأن نتائج الحرب العالمية الثانية قد فرضت نمطاً من التفكير الاستراتيجي الجديد نحو الأمة العربية التي أخذت وحداتها السياسية تسير في طريق الاستقلال والتحرر الوطني. ومن هنا فإن القوى الغربية رأت بأنه من الضروري لإدامة مصالحها إعادة احتواء هذه الدول وبالشكل الذي يمكن السيطرة عليها، وإجهاض أية عملية توحيدية تشكل خطراً جدياً على إسرائيل ومصالح العالم الرأسمالي في منهجه الاقتصادي وسياسته الإمبرايلية(31)، وتصوير المنطقة كفسيفساء تضم خليطاً من العناصر العرقية والدينية وبالتالي فلا يكون العرب فيها سوى جزء من أجزائها(32). إلا أن هذا الطرق المستمر وما زال منهجاً وخطاً إعلامياً لكل وسائل الإعلام الغربية وتحليلات مراكز بحوثها ونبرة الخطاب السياسي لنظمها السياسية، لم يؤد إلى نشوء أو تفجر حالات من التناحر والتصارع كما شهدتها أوربا في حروبها الدينية

والعرقية، وإنما بالعكس ترسخت فكـرة القوميـة العربيـة والـوعي بوحـدة الأمـة وإطارها الإسلامي الجامع والوعاء الذي يحتضنها والذي عبرت عنه جامعة الدول العربيـة في ميثاقها وبعض برامج الأحزاب السياسية عـلى الـرغم مـن العقبـات والاتجاهـات التـي برزت في داخلها ومالت بها إلى مسارات متباعدة ومتناقضة.

فإذا تتبعنا المراحل التكوينية لمؤسسة النظام الإقليمي العربي وهياكلها التنظيميـة وآلية صنع القرار فيها، تضعنا أمام صورة واضحة للمقارنـة التـي تشـكل جـوهر منهجنـا التحليلي منذ البداية، ومن خلال إشارتنا للسؤال المركزي الذي ما زال يردده الكثيرون من مفكري هذه الأمة، ألا وهو: لماذا لم تستطع جامعة الـدول العربيـة تحقيـق أو إنجـاز مـا وصلت إليه التنظيمات الإقليمية الأخرى؟ وبصريح العبارة ومـن خـلال اسـتعارة السـؤال الذي طرحه الأستاذ وميض عمر نظمي منذ فترة طويلة والذي يتركـز في الآتي: لمـاذا تـأخر العرب وتقدمت أوربا(33)؟

قبل الإجابة عن هذا السـؤال، ومهـما اتخـذ مـن صـيغ فإنـه يجـب التفريـق بـين الجامعة العربية كأمانة عامة مكلفة بإدارة شـؤون الجامعـة والإشراف عـلى آليـة عملهـا وبين الجامعة كمنظمة تضم تحت خيمتها عدداً مـن الـدول ذات الاتجاهـات السياسـية، الأمنية، الاقتصادية، المتباينـة والمتناقضـة بمحاورهـا والتـي لهـا فواعلهـا ومحركاتهـا التـي تخضع بشكل أو بآخر لضغوط خارجية وداخلية.

إن الإطار النظري الذي مـن خلالـه يمكـن تصـنيف عمليـة إنشـاء جامعـة الـدول العربية هو إطار النظريات السياسية للانـدماج الإقليمـي، وخصوصـاً النظريـة الوظيفيـة التي جاء بها الأستاذ ديفيد ميتراني والتي تقتضي ضرورة الفصـل بـين الجوانـب السياسـية والجوانب الوظيفية في عملية الانـدماج والتركيـز عـلى الانـدماج الـوظيفي في القطاعـات الفنية المختلفة والتخلي عن فكرة التحاد السياسي(34) وهو ما كان هدف بريطانيـا منـذ البداية، وما أبدته الولايات المتحدة من جهـود لتطويـق هـذا التكتـل أو التجمـع العـربي وصرفه عن الاتجاهات والمقاصد

التي سطرها ميثاقه وغاياته الوحدوية، وما هدف إليه من توثيق روابط العمل العربي المشترك.

إن بريطانيا التي هيأت كل مستلزمات ومقومات إنشاء الكيان الصهيوني الاستيطاني على أرض فلسطين بالتعاون مع الولايات المتحدة التي احتضنت الحركة الصهيونية منذ مؤتمر بلتيمور عام 1942م، قد أدركت بضرورة "تشجيع الحكومات العربية على تبني فكرة إنشاء الجامعة، وبطبيعة الحال لم يكن غرض الحكومة البريطانية إرضاء التيار القومي أو تحقيق أهدافه، وإنما كانت محاولة لنقل المبادرة من الشارع العربي إلى الحكومات العربية، بحيث تكون الجامعة في شكلها ومضمونها جامعة دول وحكومات تحرص على سيادة كل عضو فيها وليس الجامعة التي دعا لتحقيقها التيار القومي العربي"(35).

ومن الطبيعي فإن الأهداف والنوايا البريطانية التي وقفت خلف إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1945م، لم تكن لتختلف عن تلك الأهداف والسياسات التي أتبعتها مع الشريف حسين خلال حركة الاستقلال والثورة العربية الكبرى التي اندلعت عشية الحرب العالمية الأولى والتي كانت نتيجتها وعود جوفاء مشبوهة لم تمنح "للعرق العربي" أي شيء من تلك الضمانات والاتفاقيات التي تعهدت بها بريطانيا في الوقت الذي تم فيه إرساء كل مقومات المشروع الصهيوني على أرض فلسطين من خلال حصول اعتراف دولي عبر مؤتمر السلام، ومعاهدات فرساي، وصكوك الانتداب التي جاءت ترجمة عملية لوعد بلفور واتفاقيات سايكس - بيكو السرية(36).

**ومن هنا فإن الدعم البريطاني لإنشاء الجامعة كان يهدف الى:**

- تطويق النهوض القومي الذي اكتسح الشارع العربي بعد حركة مايس 1941م، في العراق.

- إن موجة التحرير والحركات الاستقلالية التي ستشري في المستعمرات حيث المنافسة الأيدلوجية الشيوعية التي حمل لواءها الاتحاد السوفيتي سوف تؤثر في النفوذ البريطاني الذي أنهكته الحرب، وتقلص تأثيره(37). ولذلك فإن احتواء الدول المستقلة سوف لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اتحاد جماعي يضم عدداً من الحكومات الموالية لبريطانيا والمعارضة للتيار القومي العربي الوحدوي.
- إن قيام إسرائيل سوف يؤدي إلى رد فعل عربي يمكن أن يقوض كل أركان الوجود الصهيوني الذي تم تشييده على مدى نصف قرن. ومن أجل تطويق ذلك والحيلولة دون اتساع نطاق هذه الثورة الشعبية العربية القومية وتأطيرها في صيغ من المواجهة التقليدية التي يمكن إخمادها، لا بد من وضعها في أيدي حكومات موالية ويمكن التحكم بسلطة قرارها الذي سوف تتخذه بشكل جماعي ومن خلال الجامعة التي قد تم التحكم بأي فعل سياسي لها يخرج عن إطار المصالح البريطانية في المنطقة.
- العمل على إفراغ الجامعة من أي شكل من أشكال العمل العربي الوحدوي وتقويض كل الاتجاهات القومية وتطلعاتها الوحدوية، وزرع منطق القطرية والسيادة الوطنية، والأحلاف العسكرية، وشخصنة السلطة وصراعاتها الجانبية، وهذا ما تجسد بشكل واضح في بعض نقاط الميثاق الذي أكد على السيادة القطرية، والأخذ بمبدأ الإجماع، حيث الهدف منه هو تعطيل أي قرار يمكن أن يخدم المسيرة الوحدوية للأمة العربية.
- صيغ ميثاقها بشكل لم تدرج في أي مادة من مواده، أي كلمة تعبر عن الوحدة أو تحقيق النهضة القومية، أو ما شابه من العبارات التي يمكن أن نجدها في ميثاق أي نظام إقليمي يهدف إلى تحقيق هدفه النهائي، بالتدريج، ما عدا عبارات غامضة مطاطية تفسرها كل دولة حسب وجهة نظرها ومصالحها، وارتباطاتها الخارجية، وهو ما كشفته المحاولات المضنية التي هدفت إلى تعديل الميثاق، والتي

لم تفلح في تحقيق أي تقدم ولا سيما وأن الجامعة ومنذ الجلسات الأولى لأمانتها العامة سادت فيها محاور عدة عبرت عن إرادات مختلفة تجسدت في مجملها:

- إرادة الفكر القومي.
- إرادة الدول الأعضاء ومفهوم السيادة القطرية.
- إرادة البيئة الدولية ودول الجوار الإقليمي.

ومن خلال هذا التصارع، فإنه توجب على جامعة الدول العربية أن تخضع لمحددات تفرض عليها أن لا تصدر عنها قرارات تتناقض مع عقيدة النظام العربي والمحددات تفرضها الدول لكي لا تتمادى الجامعة في التعبير عن الفكر القومي، أو الحد من صلاحيات وسيادة الأقطار الأعضاء، ولتدخلات متواصلة من البيئة الدولية للتأثير على التوازنات والتحالفات العربية(38).

وفي الواقع فإن القراءة المتأنية لميثاق الجامعة بمواده، والمؤسسات التي أنشأها ابتداء من المجلس والهيئات المنشأة واختصاصاتها، يكشف عن ذلك التدرج الهرمي لاندماج إقليمي يختلف عن الكثير من ظواهر الاندماج التي برزت في مناطق عديدة من العالم، سواء كان منظمة الوحدة الإفريقية أو منظمة الدول الأمريكية. إلا أن الحقيقة التي تختفي خلف هذا الإطار الشكلي هو أنها لم تكن أكثر من منظمة يديرها عدد من الموظفين على رأسهم مجلس إدارة كل واحد منهم يعبر عن مصالح الجهة التي انتدب عنها، بحيث أن الاجتهادات في تفسير المواد: (5،6،7) ما بين أغلبية الآراء والإجماع والأكثرية وإعطاء حرية التنفيذ للقرارات في كل دولة وفقاً لنظمها السياسية(39)، جعل الجامعة وأمانتها العامة فاقدة لأي سلطة اعتبارية ونزع عن الأمين العام ومن خلال الصراعات التي نشأت بين الدول الأعضاء أي مسؤولية ومكانة سياسية مثل التي يتمع بها رئيس المفوضية الأوربية، مما أدى إلى شل حركة وفاعلية مجلسها، وجمد كل الاتفاقيات التي لم يتم التوصل إليها سواء كان بصدد تطوير العمل العربي المشترك في المجاملات الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، أو فيما يتعلق بنطاق علاقات الجامعة مع المحيط الدولي.

وبمقارنة مع آلية اتخاذ القرار في الاتحاد الأوربي وكيفية تنفيذه، نجد بأنه ليس هناك من آلية واضحة لاتخاذ القرار العربي الموحد بصدد أي قضية عربية أو دولية. يضاف إلى ذلك فإن حالة التعقيد المؤسساتي قد شكل عبئاً ثقيلاً على جهاز الأمانة ونتيجة للتطورات التي حصلت في النظام العربي الدولي، ناهيك عن فقدانها، الاستقلال الذاتي، ولا سيما في رسم سياسة عربية موحدة في علاقاتها مع المنظمات الأخرى، أو من ناحية ميزانيتها التي أضحت أسيرة بدولة المقر ذات الثقل السياسي الواضح، وما تقدمه الدول الأعضاء الأخرى، مع أن الميثاق قد أكد على أن لكل دولة صوت واحد مهما كان حجمها، إلا أن للدولة العربية الإقليمية الكبرى تأثير كبير في مسيرة عمل الجامعة(40).

وبدون شك فإن جامعة الدول العربية التي كانت ثمرة من ثمار الفكر القومي العربي، وخطوة أولى نحو تحقيق مشروعه الحضاري النهضوي، ومهما قيل أو كتب عن خطوات تأسيسها ومحاولات احتواءها وصرفها عن خط سيرها، قد واجهت معارضة أمريكية صرحية ورفضت الاعتراف بها، لأنها أدركت بأن هذه الجامعة ومهما حاولت بريطانيا التأثير على سير عملها، إلا أن المد القومي المتصاعد سوف يأخذ بها إلى اتجاهات متعارضة مع القوى الصهيونية والإمبرالية. ومن هنا فإن الولايات المتحدة أطرت معارضتها للجامعة في ثلاثة مسالك لمحاربة هذا الوليد القومي:

**أولاً:** فقد لجأت الولايات المتحدة إلى شد الدول العربية الأعضاء في الجامعة بسلسلة من الأحلاف العسكرية والأمنية مع أطراف غير عربية (تركيا، وإيران)، مثل حلف بغداد والذي من أهدافه تقويض الاتجاهات الوحدوية والقومية، وإثارة الصراعات بين الأنظمة السياسية ونقلها إلى داخل أروقة الجامعة بغية شلها وتعطيل فعلها السياسي والاقتصادي.

**ثانياً:** إن تحقيق المسلك الأول في إدماج أجزاء عربية داخل أطر سياسية عسكرية غير قومية سوف يسمح بانضمام دول أخرى غير عربية تحت لواء غير لواء العروبة. وقد تبلور هذا الجهد الدبلوماسي الذي بذلته الولايات المتحدة في إنشاء حلف إسلامي يضم كل الدول الإسلامية ومن بينها الدول العربية، إلا أن هذه الخطوة تعثرت وباءت بالفشل في وقتها على الرغم من أنها عادت إلى الظهور فيما بعد وخصوصاً في نهاية عقد الستينات ولا سيما بعد انحسار المد القومي على أثر نكسة حزيران 1967م.

**ثالثاً:** وقد انصب هذا المسلك على تفتيت التكوينات السياسية العربية إلى تكوينات فرعية طائفية وعرقية لها ثقافتها وأنماط قيمها الخاصة المتقاطعة مع القيم والثقافة القومية العربية تمهيداً لتشكيل دويلات صغيرة تسودها حالات من الصراع والتناحر المقوض لأية محاولة وحدوية بين هاذ القطر أو ذاك من خلال إثارة الموقف من الإقليات والأديان(41).

ومن الطبيعي فإن القوى المعادية ترى في أن تعزيز تيار الوحدة العربية، حتى وإن كان في حدوده الدنيا، يفسر بأنه تهديد مباشر لفكرة الوجود الصهيوني على أرض فلسطين وتحدياً لكل المخططات الاستراتيجية الغربية التي حملت لواء تنفيذها وحمايتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد تراجع بريطانيا الي الخلف كقوة عظمى كتبت بهيمنتها البحرية تاريخ العلاقات الدولية: عسكرياً وسياسياً ومالياً لأكثر من قرن ونصف القرن. ومن هنا فإن بريطانيا المتراجعة إلى الخلف عسكرياً واقتصادياً، لم يكن أمامها بهدف الاحتفاظ بمستعمراتها دول مستقلة، ولمواجهة التيار القومي الاستقلالي وخصوصاً في المنطقة العربية، غير إنشاء تجمعات وتكتلات وإطلاق صيغ ومشاريع تقوم على أساس العلاقة والتعاون مع التاج البريطاني تحسباً لكل التوقعات المستقبلية ولا سيما بصدد القضية الفلسطينية والمصالح الاستراتيجية في شرق السويس، حيث أن بروز المنافسة القوية التي فرضتها الولايات المتحدة وفقاً لمقتضيات الحرب الباردة ومواجهة الاتحاد السوفيتي

السابق، أجبر بريطانيا التخلي عن كثير من المناطق الحساسة وخصوصاً البترولية إلى الولايات المتحدة وبشكل خاص في منطقة الخليج العربي(43).

فالجامعة من وجهة النظر البريطانية التي حددت الغاية من إنشائها هو تطويق واحتواء أي رد فعل عربي رسمي أو شعبي من مسألة إعلان الوطن القومي لليهود في فلسطين، وهو ما أكدته كل تقارير المعتمدين البريطانيين في المنطقة سواء كان السير هنري ماك في بغداد أو السفير البريطاني في القاهرة رونالد كامبل أو السير إليك كير كبرايد في عمان الأردن أو في لبنان(43)، والذين ركزوا فيما بعد على ضرورة الإمساك بلجام الجامعة وتوجيهها بالشكل الذي لا يضر بالمصالح البريطانية والحيلولة دون تطور أي جهد سياسي أو عسكري عربي يمكن أن يشكل تهديداً للوجود الاستيطاني الصهيوني، والعمل على شل قدرتها وإجهاض أي توجهات قومية وحدودية يمكن أن تبرز في أمانتها العامة أو في نشاط لجانها، ومراقبة جميع التفاعلات العربية وأحكام السيطرة عليها، وتأكيدهم الشديد على ضرورة أن تبقى الجامعة في إطارها التكويني التنظيمي منقسمة إلى تيارات ومحاور متصارعة على الزعامة وهو ما كشفت عنه استمرار مؤتمرات القمة التي يحضرها ملوك ورؤساء دول وحكومات الدول العربية التي لم يكن فيها للجامعة أي دور غير التنسيق في إدراج المواضيع على جدول الأعمال وصياغة القرارات التي يتم التوصل إليها. مما أدى في النهاية إلى إفراغها من أي محتوى وخصوصاً محتواها الوحدوي. إضافة إلى أن هذه السياسة البريطانية التي تعززت بسياسة أمريكية ناشطة ومباشرة تجاه الأمة العربية حيث شكلتا الكماشة المطوقة لأي إنفلات قومي، وساهمتا في إضعاف نظامها الإقليمي، قد أدت إلى تشكل بعض المحاور والتكتلات أو التجمعات الإقليمية ذات الإطار الجغرافي الضيق والجبهوي على حساب كيان الجامعة ومسيرة عملها القومية، ووجودها حتى وصل الأمر ببعض الأطراف العربية أن دعت إلى إلغائها وإحلال أطر إقليمية أوسع لضم دولاً غير عربية بغية إسقاط كل ما تبقى من الشعارات والمبادئ القومية،

وتحطيم الوعي القومي للإنسان العربي من خلال سياسات الاستبداد لقمع هذا الإنسان الذي أصبح الهدف المركزي في كل محاولات التشظية والتشرذم التي استهدفت الأمة العربية ولا سيما بعد أن فشلت كل المخططات السابقة في أن تجني ثمارها أو تحقق ما تم التخطيط له.

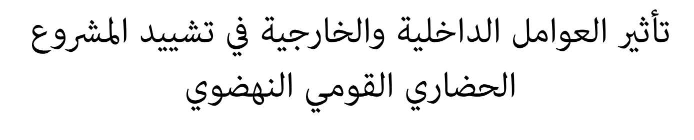
ولكن من خلال عرض ملامح هاتين الصورتين للاندماج الإقليمي في منطقتين متجاورتين، صورة الوحدة الأوربية التي خطت أول خطواتها باندماج اقتصادي في الصلب والفحم بكل أطرها ومساحاتها المحددة الأبعاد والاتجاهات المتناسقة في ألوانها وطبيعتها السياسية والثقافية المتنوعة، وصورة الاندماج الإقليمي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية المعبرة بشكل واضح عن هويتها القومية بلغتها الواحدة، وعرقها الواحد، وتاريخها الواحد، وثقافتها الواحدة، إلا أنها صورة مشوشة مضطربة متعثرة ومتأخرة في كل خطوة من الخطوات التي سارت عليها، فإن ذلك يدفعنا مرة أخرى إلى إعادة السؤال الذي طرح سابقاً وهو: لماذا تقدمت أوربا وتأخر العرب؟ أي لماذا استطاعت أوربا المتناقضة في كل شيء أن تتوحد وتبني نظامها الاقتصادي والسياسي وفق أسس راسخة في الوقت الذي انفرط فيه عقد العرب وتحولوا إلى أمم وشعوب، ودول وأنظمة وثقافات، وارتسمت الحدود والحواجز التي تفصل بين هذه الدولة أو تلك.

إن ما تم طرحه بصدد الوحدة الأوربية في النقطة الأولى يكون قد أجبنا عن نصف السؤال إلا أن النصف الثاني والذي يتعلق بتأخر العرب، وتعثر التجارب الوحدوية وهشاشة وضعف النظام الإقليمي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية يتطلب تسليط الأضواء على العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت بشكل جذري وحساس على البيئة العربية وأوجدت فيها مناخاً لا يمكن أن تعيش فيه أية بذرة ذات طموح قومي نهضوي يسمح بنموها وتعمق جذورها في هذه التربة التي شمخت فيها أمة موحدة بكل مقوماتها وعناصر ديمومتها.



# الفصل الثالث

3



## تأثير العوامل الداخلية والخارجية في تشييد المشروع الحضاري القومي النهضوي

لا جدال في أن أخطر ما واجهه المشروع الحضاري القومي العربي من تحطيم كل مقوماته وأسسه الجوهرية، وما أفضى إلى ضعف وتمزق في صفوف الأمة ووحداتها السياسية، تمثل في النتائج السلبية التي أفرزتها العوامل الداخلية- أو إن صح التعبير التحديات الداخلية التي تفاعلت إلى درجة من الشدة بحيث أفرزت محيطاً اتسم بعالم من المتناقضات والتناحرات بشكل لم يشده أي محيط إقليمي آخر، على الرغم من توفر كل عناصر التجانس والتكامل بين العناصر المكونة له، وأدت إلى انتكاسة كل التجارب الوحدوية التي برزت بين هذا القطر أو ذاك، وأدت تداعياتها إلى تقويض كل أسس ومقومات تطوير عملية الاندماج الإقليمي العربي، الذي أضحى إطاراً هشاً لا يقوى على الصمود أمام أية أزمة داخلية، أو أن يرتقي بمستوى التحديات الخارجية ومستوى علاقاتها مع الدول الكبرى والتجمعات الدولية والإقليمية الأخرى، حيث أن الإجماع القومي، لم يعد له وجود أصلاً ولا سيما في القضايا والمشاكل التي تواجه الأنظمة السياسية العربية نفسها، بحيث أن ظاهرة التدخل في الشؤون الداخلية لهذا القطر أو ذاك أضحت من الظواهر الشائعة والمستمرة في المحيط العربي، وفاتحة الأبواب مشرعة لتدخلات القوى الخارجية.

**العوامل الداخلية:**

وقد برزت العوامل الداخلية شاخصة في البيئة السياسية العربية والتي تجلت في:

- التكوين السياسي والاجتماعي والاقتصادي المتباين ما بين الأنظمة السياسية العربية وذلك إما نتيجة لما ورثته من عقود السيطرة الاستعمارية، أو ما غرسته الأنظمة السياسية التي اضطلعت بمرحلة ما بعد الاستقلال تحت مسوغات حماية الاستقلال الوطني وتحصين السيادة الوطنية والإقليمية، ساهمت في تعميق واتساع فجوة التباعد بين هذا القطر أو ذاك لأسباب سياسية، أيديولوجية، ودينية.

- هشاشة الأنظمة السياسية العربية التي انشغلت بهموم الأمن القطري ونافرة من أي توجه قومي يمكن أن يؤدي إلى ايجاد صيغ للأمن القومي العربي، بحيث أنها وجدت نفسها سياسياً واقتصادياً مشدودة إلى تحالفات خارجية لم تستطع الإنفلات منها.

- ومما زاد من ضعف الأنظمة السياسية وانكشافها أمام الأخطار الخارجية وعجزها عن المجابهة والتحدي هو افتقارها إلى الخيار الديمقراطي في ممارسة السلطة مما أدى بهذه الأنظمة إلى التخبط في اتخاذ القرار السياسي المناسب والمعبر عن الإجماع الوطني الأمر الذي أفسح المجال لتسلق نخب محدودة بمصالحها الأنانية الضيقة والالتفاف حول القيادات السياسية والعسكرية التي استبعدت وغيبت كل تداول سلمي للسلطة وفرضت نظماً سياسية قمعية أقامت جدراناً وفواصل بين المواطن والسلطة التي من السهل جداً أن تنحدر في سياستها وقراراتها إلى منحدرات لم تفضي بها إلا إلى التبعية السياسية والأمنية التي اعتقد من خلال تصوراتها وإدراكاتها السياسية المغلقة بأنها تستطيع حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا أن محصلة الأحداث التي ترافقت، قد عكست غير ذلك.

- فهذه الأنظمة السياسية العربية التي تكونت عشية الاستقلال، ورغم التغييرات التي حصلت على تكويناتها الطبقية والسياسية، تعاني من رواسب

ومشاكل الفترة الاستعمارية والتي حملتها مع سنوات استقلالها، وما زالت شاخصة في كل مفاصل الدولة- النظام، لا بل أن قسماً من هذه المشاكل ازدادت تفاقماً، فبدلاً من تحصين الجبهة الداخلية وتعزيز الوحدة الوطنية، لجأ قسم من هذه الأنظمة ومن خلال سياستها غير الديمقراطية القائمة على القمع وتغيب الحوار الوطني، وتغليب منطق الأقليات العرقية والطائفية، إلى تكريس التجزئة، وتغذية النزعات الإنفصالية والتمسك بالهويات الفرعية الدينية والعرقية بعد أن تم تقويض كل أسس الانتماء الوطني والقومي، وإبراز قيم وأنماط ثقافية على حساب القيم والثقافة الوطنية الأصيلة، فمن خلال سياسات إعلامية وثقافية وتربوية خاطئة حولت الأنظمة السياسية العربية التنوع الثقافي في إطار الدولة الواحدة إلى عامل ضعف وتناحر بدلاً من أن توظفه كعنصر من عناصر التماسك الاجتماعي والسياسي(44).

- ومن الطبيعي جداً أن تؤدي هذه التغيرات في البناء السياسي للأنظمة السياسية العربية إلى نتائج سلبية مؤثرة على السلوك الخارجي لها، وخصوصاً في مستوى العلاقات العربية، وحتى في دائرتها الإسلامية المضافة إلى دائرتها العربية، وهو ما تجلى في أكثر من حالة من حالات التناحر التي وصلت إلى درجة الحرب والتدخل في الشؤون الداخلية بحيث انعكست ليس فقط على مستوى الأداء العربي الخارجي في محيطه الإقليمي والدولي، وإنما على مستوى أداء جامعة الدول العربية نفسها.
- إذ أن الحروب الأهلية والصراعات السياسية والخلافات الحدودية لم تكون في حقيقة الأمر إلا لتكشف حالة العجز الذي تعاني منه الأنظمة السياسية العربية في حل مشاكلها الداخلية وتسوية صراعاتها السلطوية وتهرأ أنظمتها الإدارية. وإذا كان للعوامل الخارجية التي سوف يتم تناولها فيما بعد فعلها المؤثر في تفجير هذه النزاعات بمختلف أشكالها في إطار الدائرتين العربية والإسلامية، فإن للعوامل الداخلية التي تميزت بها الأنظمة السياسية العربية

من حالات عدم الاستقرار السياسي، وغياب لغة الحوار وسيادة عنف الدولة، دورها المركزي في أن يجعل من هذه الحروب الأهلية والخلافات الحدودية ظاهرة بارزة في العلاقات العربية- العربية، التي فتحت الأبواب والنوافذ مشرعة للعوامل الخارجية أن تجد لها التربة الصالحة للإنبات وإفراز نتائجها السلبية، حيث أن العوامل الخارجية لا يمكن أن تفعل فعلها دون استعداد داخلي(45).

**العوامل الخارجية:**

وبدون شك، فإذا كانت العوامل الداخلية والمتمثلة أساساً في طبيعة البيئة العربية وتناقضاتها هي العامل الحاسم في فشل وإجهاض أية محاولة وحدوية، وتقويض كل أسس ومقومات العمل العربي المشترك المفضية إلى توطيد النظام الإقليمي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية، فإن للعوامل الخارجية والتحديات التي تفرضها دورها المحرك والفعّال في التصدي لأية نهضة قومية عربية يمكن أن ترسي مشروعاً حضارياً وكبح جماح أي توجه استقلالي قومي قد ينتهجه هذا القطر أو ذاك وإنما عملت على تقسيم الجسم العربي وزرعه بأدوات التفجير والتصارع الدائمة، ناهيك عن أن الأرض العربية نفسها تحولت إلى ساحة صراع دولي، مما حوّل اقتصاديات الدول العربية من اقتصاديات تنموية موجهة لخدمة الإنسان العربي، إلى اقتصاديات حرب وتمويل ماكنة الحرب الاستعمارية ومخططاتها الاستراتيجية في إطاره الإقليمي والدولي، وجر بعض الدول العربية إلى تحالفات أو أنماط من صيغ التعاون السياسي والأمني بين دول عربية وقوى غير عربية لمواجهة دول عربية لحسابات استراتيجيات القوى الكبرى متناقضة في جوهرها عن الأماني والتطلعات القومية العربية والإسلامية على حد سواء(46).

وإذا كانت هذه العوامل الخارجية مجسدة في التحدي الذي يفرضه الكيان الصهيوني ومن خلال تحالفه الاستراتيجي مع القوى الإمبريالية الغربية وبشكل

خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر هيمنتها الدولية، وتواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي واستحواذها على ثروات المنطقة ودورها في ضبط توازن القوى الإقليمية وعدم الإخلال بهذا التوازن الذي يعمل لصالح الكيان الصهيوني واستمرار تفوقه العسكري والتكنولوجي، فإن هذه العوامل أو التحديات الخارجية، تفرض فعلها المباشر وغير المباشر على الوضع السياسي العربي لتعمل نحو:

1- تقويض أسس النظام الإقليمي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية وإفراغها من أي عمل وحدوي مشترك يمكن أن يضع الأمة العربية في المكانة الدولية التي تتناسب مع حجمها السياسي وإمكانياتها البشرية وثرواتها الطبيعية.

2- إجهاض أية محاولة أو تجربة وحدوية بين قطرين أو أكثر.

3- تشجيع التكتلات المحورية المفضية إلى غرس السياسات القطرية الضيقة المتعارضة مع معطيات الأمن القومي العربي.

4- غرس ثقافة سياسية مغذية للاتجاهات العرقية والطائفية في الأنظمة التربوية والتعليمية وتكريس منطق الأقليات في سياسات الأنظمة السياسية المتناقضة بدلاً من الثقافة السياسية الوطنية والقومية المستلهمة لكل مفردات الفكر القومي العربي للرواد الأوائل للنهضة القومية العربية.

5- إثارة الاختلافات والتنوعات القائمة في البنية التكوينية للأنظمة السياسية العربية وإطلاق السيناريوهات المتصارعة المحتملة الوقوع بين هذا القطر أو ذاك من خلال الطرق على الخلافات الحدودية والسياسية الموروثة من عهد السيطرة الاستعمارية.

6- تغذية الصراعات الفكرية بين مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية والحزبية العربية، ومن خلال مختلف القنوات بغية انشغالها في أمور ثانوية وعدم اصطفافها في إطار تنظيمي واحد لمواجهة المشروع الصهيوني.

7- دفع القوى الإقليمية المحيطة بالجوار الإقليمي العربي إلى التدخل والتأثير في تفاعلات النظام الإقليمي ووحداته السياسية من خلال الانتماءات الطائفية والعرقية المتداخلة، وتفريغ النظام الإقليمي العربي من بعده القومي ونسج علاقات تحالفية ثنائية أو متعددة الأطراف بما يخدم المصالح الخاصة للقوى الدولية(47).

8- طرح وتمويل المشاريع وصيغ الترتيبات الأمنية والشراكات الاقتصادية لإطار إقليمي أوسع من الإطار العربي، بغية ايجاد نظام إقليمي بدون هوية محددة يذوب فيه النظام القومي العربي واحتوائه سواء كان من خلال الشراكة المتوسطية أو الشرق أوسطية أو اجتماعات القمم الفرنسية والفرانكوفونية، وآخرها طروحات العولمة في تداعياتها وتجلياتها، الثقافية، والاقتصادية، السياسية، والعسكرية، إضافة إلى الشراكة الأمريكية - القارية التي طرحت صيف 1998.

9- شد بعض الطبقات الاجتماعية العربية والقوى السياسية والحزبية العربية إلى انتماءات وتحالفات خارجية بغية نسف وتقويض النسيج الاجتماعي وتلغيم الحياة السياسية الداخلية بتفاعلات قائمة على مظاهر عدة من عدم الاستقرار الاجتماعي، السياسي، مستغلة غياب الخيار الديمقراطي الوطني وانعدام الحريات السياسية والمشاركة السياسية وسيادة لغة العنف والاضطهاد على لغة الحوار والتفاهم.

10- دفع الأنظمة السياسية العربية إلى عسكرة اقتصادها بغية تعطيل كل المشاريع التنموية وزجها في صراعات وخلافات جانبية واحتوائها وفرض اتفاقيات الحماية وإجبارها على التسلح المفرط وتحويل أراضيها إلى معسكرات ومخزونات للأسلحة بشكل لا يمكن أن يناسب ودرجة استيعابها، ولا قدراتها العسكرية أو جسامة المخاطر التي تهددها(48).

وإزاء ذلك وما تم الإشارة إليه فإن التحدي الصهيوني يقف على قمة الأخطار والتهديدات المستقبلية التي ما زالت تواجهها الأمة العربية في مشروعها الحضاري حيث أن الصراع القائم بين المشروعين هو صراع وجود لا صراع حدود.

منذ قرن وإلى حين فإن التحدي الصهيوني يشخص بأنه ليس فقط يقف على رأس قائمة التحديات الخطيرة التي تواجه الأمة ونظامها الإقليمي العربي، وإنما هو مصدر ومحرض وفاعل في تراكم هذه التحديات التي برزت أصلاً ضد فكرة الوجود القومي العربي أساساً وتطلعاته الوحدوية، وهو من أخطر العوامل الخارجية المؤثرة في تفاعلات النظام العربي، حيث أن إنشاء إسرائيل في حد ذاتها وعلى أرض فلسطين المغتصبة يمثل أكبر حاجز أو فاصل للحيلولة دون التواصل الإقليمي العربي بحيث تم فيه فصل الشرق العربي عن مغربه، وترجمة لمفهوم الاختراق من جانب القوى الغربية بهدف تفتيتها إلى دويلات صغيرة وتشجيع الانتماءات الفرعية وتقويض كل أسس الانتماء القومي الوحدوي. وعلى سبيل الاستشهاد في أنه وقبل أكثر من نصف قرن بعث روتشيلد رسالة إلى بالمرستون وزير الخارجية البريطاني في آذار عام 1841م، يقول فيها: (إننا لو نظرنا إلى خريطة هذه البقعة من الأرض سوف نجد أن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر وبقية العرب في آسيا، وكانت فلسطين دائماً بوابة الشرق، والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر وفي هذه البوابة لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه، وتستطيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين أن تقوم بهذا الدور، وليست تلك خدمة لليهود يعودون بها إلى أرض الميعاد مصادقاً للعهد القديم، ولكنها أيضاً خدمة للأمبراطورية البريطانية ومخططاتها(49).

وبهذا الصدد فإن الأستاذ وليد عبدالحي يؤكد في دراسته بأن إسرائيل لعبت دوراً كبيراً على ديمومة الصراع الدولي على الوطن العربي وذلك من كونها جزء من الظاهرة الاستعمارية وجوهرها، بحيث أن تأثيرها على مسارات

التوحد القومي تجسد في ظواهره السياسية بمنع أي تنسيق أو تقارب بين قطرين عربيين والتأثير على البنيات الداخلية للأنظمة السياسية والتسلسل إلى أجهزة الحكم والمعارضة في الوطن العربي وتأجيج الصراعات الداخلية وايجاد حالات من التوتر والحساسية بين القوى الكبرى العربية بهدف بعثرة الجهد العربي وإحداث فراغ في السيادة في قمة النظام العربي سواء كان من خلال التطويق أو معاهدات سلام منفردة. أما في تداعياته الاقتصادية، فقد انصب التأثير الإسرائيلي على عسكرة الاقتصاد العربي، واستنزاف كافة الإمكانيات المالية والبشرية وطرح المشاريع الاقتصادية ذات الإطار الواسع بغية تطويق نشاطات اللجان العربية الاقتصادية وإفشال أي عمل عربي مشترك في استنهاض المؤسسات العربية المشتركة الهادفة إلى تفعيل التنمية الشاملة(50).

فإسرائيل تحاول وبجهود ودعم أمريكي واضحين وأموال عربية أن تصبح القوة الاقتصادية المركزية في المنطقة، حيث الأطراف العربية مشدودة إليها من خلال تبعيتها للنظام الاقتصادي الرأسمالي واتفاقيات الحماية الأمريكية والمشاريع الاقتصادية، في الوقت الذي استتب لها ميزان القوى وتأكد تفوقها العسكري الاستراتيجي الكمي والنوعي على كافة الدول العربية. فإسرائيل وكما يؤكد الأستاذ موفق العلاف لا تريد أن تكون واحدة من دول المنطقة ولا شريكاً عادياً في اقتصاد المنطقة حيث أن ذلك يتنافى مع فلسفة الحركة الصهيونية ومنطقها، ومخططات الدولة اليهودية وأطماعها، إنها تريد أن تكون القطب الأساس الذي تدور حوله الأفلاك العربية التي تعيش حالة من الضياع والتشتيت وفقدان الثقة وعدم الاطمئنان بين نظمها السياسية التي اتسعت بينها فجوات التباعد والتناحر إلى درجة لم تستطع أن تتفق على تحديد موعد اجتماع قمة أو جدول أعمال للمجلس الوزاري لجامعة الدول العربية. ناهيك عن اختلاف وتناقض مدركاتها الأمنية، مما أفقدها أي تأثير في كفة التوازن أمام إسرائيل كتحد للوجود العربي أو في تحديد مصير الشعب العربي. بالإضافة إلى فقدانها أي تأثير سياسي أو

اقتصادي على المستوى الـدولي، سـواء كـان في المحافـل الدوليـة أو مـع التكـتلات الاقتصادية الإقليمية(51).

فالأمة العربية بوحداتها السياسية وجامعتها العربية واجهت "عدواناً استيطانياً ذا ارتباطات دولية استعمارية له من أسباب القـوة والصـلات العالميـة مـا يمكنـه مـن فـرض الواقع والتحصن وراءه بفرض أهدافه الحالية في هضم كامل فلسطين"(52). من مشـاريع التسوية الاستسلامية وفق شروط صهيونية تتنصل منها واحـداً بعـد الآخـر عنـدما تشـعر بأن بعض الأطراف العربية وصلت إلى النقطة التي تريدها، ولم يعد بمقدورها التراجع إلا في المزيد من التنازلات والانهيار والابتعاد عن الصف العربي وهو الهدف الذي سعت إليه إسرائيل منذ اتفاقيات كامب ديفيـد مـروراً باتفاقيـات أوسـلو وآخرهـا واي ريفـر حيـث تنصلت من كل بنودها سواء كان في عهد بنيامين نتن يا هو أو بعـد مجـيء أيهـود بـاراك حيث بعد فوزه بعد ساعات تكثفت الإجـراءات الصـهيونية في قضـم المزيـد مـن الأراضي العربيـة وتهويـد القـدس وعـدم الاسـتجابة لأي شرط مـن شروط واي ريفـر الـذي رعتـه واشنطن(53). وما تجـلى بشـكل واضـح في انتقـاض الأقصىـ أيلـول/ 2000 حيـث النوايـا الصهيونية المبيتة لإجهاض كل ما تم التوصـل إليـه مـع الفلسـطينيين والعـودة إلى نقطـة الصفر.

وبالإضافة إلى ذلك فإن زرع الطائفيـة وإذكائهـا بشـتى الوسـائل لتقسـيم الـوطن العربي، أساسها يمكن الصهيونية مـن تحقيـق أهـدافها وتطلعاتهـا التوسـعية حيـث يـرى المنظر الصهيوني أرييه اورنشتاين بأنه على نقيض شعار الوحدة العربية الـذي ينـادي بـه العرب أنني أؤمن بعد مدة بتفسخه وظهور طوائف عرقيـة وجغرافيـة، لبنـان المسـيحي ومنطقة الأكراد في شمال العراق، وجبل الدروز، ودولـة إسرائيـل وفي نهايـة الأمـر ستضـم الأردن إلى هذا التجمع في الهلال الخصيب والذي يكون بقيادة إسرائيل(54).

وعلى هذا الأساس، فإن الحركة الصهيونية سعت على مدى العقـود الماضـية لـيس فقط في كون إسرائيل أداة استعمارية لتحقيق مخططاتها الاستراتيجية في

المنطقة، وإنما إجبار بعض الأنظمة العربية على الدخول في هذه اللعبة من خلال صيغ السلام والتطبيع، وسحبها إلى نفق التبعية وتسليمها بالشروط الإسرائيلية، حيث أن الهدف المركزي في كل ذلك يتوزع في:

- أن السلام أو تحقيقه يعني استمرار الإقرار النهائي بشرعية وجود الدولة اليهودية في إطار محدد معترف بها من الجانب العربي.
- ومدى تقبل العرب لهذا الوجود بالمقاييس والأبعاد المحددة لها.
- استمرار التفوق العسكري الإسرائيلي كماً ونوعاً وفي كافة المجالات مقابل تقويض كل أسس مقومات الأمن القومي العربي.
- مشاركة الدول العربية في ثرواتها النفطية وتحديد اتجاهات اقتصادياتها وأنماط الاستهلاكية ومناهجها الثقافية والتربوية.
- جعل منطقة الشرق الأوسط الإطار الإقليمي الأوسع بدلاً من جامعة الدول العربية التي لم يعد بحاجة إلى وجودها وخاصة وأن وجودها أصبح عاملاً معرقلاً وغير مبرر ولا سيما هويتها القومية التي يجب أن تتحول إلى هوية شرق أوسطية لها امتداداتها التي تحددها المصالح الاستراتيجية للقوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة والتي تشكل أكبر خطر يهدد الوجود القومي العربي- من خلال رعايتها للمشروع الصهيوني وإدامته بكل مقومات وعناصر الوجود والاستمرار والتصدي للمشروع القومي العربي حيث تمثل ذلك أول الأمر بإصدار وعد بلفور ومن ثم في تكريس ظاهرة التجزئة، أي زرع المشروع القطري ضد المشروع القومي وحيث أن تشييده يمثل تحدياً كبيراً للهيمنة الإمبريالية ومشروعها الاستيطاني في الأرض العربية.

لقد أكد الدكتور مجدي حماد في دراسته (نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي- الصهيوني)(55)، بأن الأمة العربية في يقظتها القومية شهدت ثلاث تسويات هدفها قبر المشروع القومي العربي قام بها الغرب، حيث أن

التسوية الغربية الأولى تمثلت كما أسلفنا في استصدار وعد بلفور، ثم التسوية الغربية الثانية التي تولت قيادتها الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية وكان جوهر هذه التسوية، استقلال بدون الوحدة وبدون فلسطين، وتمرير قرار التقسيم وحماية أنظمة الحكم من خلال مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط، وبناء الأحلاف المركزية، انتقالاً إلى التسوية الغربية الثالثة وهو فصل جديد تسعى الولايات المتحدة- حتى قبل إسرائيل- إلى أن يكون فصلاً أخيراً لحسم هذا الصدام التاريخي لصالح نظام الشرق الأوسط، وإعادة رسم خريطة سياسية واقتصادية من جديد لهذه المنطقة أخطر من اتفاقيات سايكس- بيكو(56).

وفي الواقع فإنه اذا كان الخطر الصهيوني وما يفرضه من صراع مباشر مع الوجود القومي العربي أكثر خطورة من بقية الأخطار الأخرى، إلا أن ما تفرضه الاستراتيجية الغربية بسياستها الإمبريالية، واقتصادها الرأسمالي وشركاتها المتعددة الجنسيات تشكل أخطاراً وتهديدات للأمن القومي العربي لا يمكن تجاهلها أو محاولة تحييدها بأي شكل من الأشكال لأن الصراع معها هو صراع قائم، كان وما زال يتخذ أشكالاً عدة وأحياناً غير مكشوفة وغير مباشرة، وهنا تكمن خطورتها. إذ أن إسرائيل بدون دعم عسكري ومالي وتكنولوجي من المعسكر الإمبريالي، فإنها تتحول إلى معسكر مهجور لا قيمة له، لأن القوى الإمبريالية هي التي زرعت هذا الكيان ووفرت له القدرة للاستمرار فضلاً عن ممارسة سياساته العنصرية التوسعية العدوانية في المنطقة من خلال القيام بدور قيادي وظيفي في إطار الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي والتي تمثلت في حراسة التجزئة العربية والتبعية والتخلف والتصدي لمشاريع الاستقلال الوطني والتوجهات الوحدوية العربية(57).

ومن ناحية فإن الأستاذ نظام شرابي في كتابه أمريكا والعرب، السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين، يذهب إلى القول بأنه ما من دور كان أقوى في التأثير على حياة العرب ومصيرهم في القرن العشرين من الدور

الـذي لعبتـه الصـهيونية وإسرائيـل، إلا الـدور الـذي لعبتـه الولايـات المتحـدة الأمريكية. فدون دعم الولايـات المتحـدة الكـلي لإسرائيـل خـلال الخمسـين سـنة الأخـيرة ووقوفهـا إلى جانـب الدولـة الصـهيونية في الصراع العـربي- الإسرائـيلي لمـا عـانى الشـعب الفلسطيني والشعب العربي ما عاناه من آلام وويلات، لقد كان موقف الولايـات المتحـدة موقف الشريك الأول المساهم في تحقيق المشروع الصهيوني الاسـتيطاني في فلسـطين(58)، وهو المشروع الذي لم يكن اختلالاً عادياً يبحث عن الأمن والبقاء فقط، وإنمـا يـذهب إلى أبعد من ذلك حيث يستهدف المنطقة العربية كلها طبقاً لاتفاقيات سايكس- بيكو التـي جاء المشروع الصهيوني في البداية لحراستها(59).

فالاستراتيجية الأمريكية تجاه الأمة العربية، ومنذ أن عهدت الحركة الصـهيونية في مؤتمر بلتيمور عام 1942م، للولايـات المتحـدة قيـادة العـالم الرأسـمالي بعـد تخليهـا عـن بريطانيا، لم يطرأ عليها أي تغيير لا في جوهرها ولا حتى في إدارتها وأساليبها، وإن اتخذت في بعض الأحيان صيغ قد تبدو مختلفـة، إلا أنهـا تسـير في مسـارات واتجاهـات محـددة، حيث القوة والاحتواء هـي مـن السـمات البـارزة لـذلك والتـي أكثرهـا ظهـرت جليـاً وفي صورتها التجسيمية في العدوان عـلى العـراق في كـانون الثـاني 1991م، وكـذلك في عـدوان كانون الأول 1998م(60)، والذي لم يكن إلا عدواناً يستهدف المشروع الحضـاري القـومي في الأساس، وتحطيم كـل مرتكزاتـه العلميـة والتكنولوجيـة وتحقيقـاً لمتطلبـات المشروع الصهيوني. فالسنوات الأخيرة من القرن العشرين قد كشفت بما لا يدع أي مجـال للنقـاش بأن التهديدات الأمريكية الشاملة للأمة العربية قد انصبت في:

- إحكام سياسات الحصارات الاقتصادية حتى الإبادة الجماعية ضد بعض الـدول العربيـة التي تتصدى للهيمنة الأمريكية ومصالحها النفطية.

- معاقبة ممن يجرأ من العرب على مساعدة العرب الذين وضعتهم تحت الحصار.

- فرض العقوبات على الدول التي تحاول الخروج عن سياسة التسوية السلمية من خلال ممارسة الإرهاب والاضطهاد الديني أو امتلاك أسلحة التدمير الشامل.

- والأخطر من كل ذلك إطلاقها العنان للسياسة الإسرائيلية في قضم القدس وبقية الأراضي العربية الممثلة، ودفع بعض دول الجوار الجغرافي لعقد تحالفات أمنية وعسكرية بينها وبين إسرائيل بغية إحكام الطوق على أية محاولة عربية للإنفلات من مسارات السياسة الأمريكية(61).

ومن هنا فإذا كانت هناك تهديدات خارجية موجهة نحو المشروع القومي الحضاري العربي وبأية صيغة يطرح، سواء كانت من دول الجوار الجغرافي أو أطراف إقليمية دولية أخرى فإنها مرتبطة أشد الارتباط بكل حلقة من حلقات الاستراتيجية الصهيونية- الإمبريالية الموجه ضد الأمة العربية وتطلعاتها القومية.

وفي دراسته المعنونة: الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي، فإن الأستاذ باسم الطويسي قد أشر مصادر التهديد المرتبطة بالمشروع الصهيوني التوسعي المتصل بإسرائيل الكبرى، وكذلك مصادر التهديد المرتبطة بدول الجوار ومصادر التهديد المرتبطة بالولايات المتحدة والتي تتجلى في مظاهر عدة ومن بينها:

- إسهام الولايات المتحدة في ترسيخ الاختلال في توازن القوى العسكرية بين العرب وإسرائيل.

- الدعم الأمريكي لإسرائيل اقتصادياً وتقنياً.

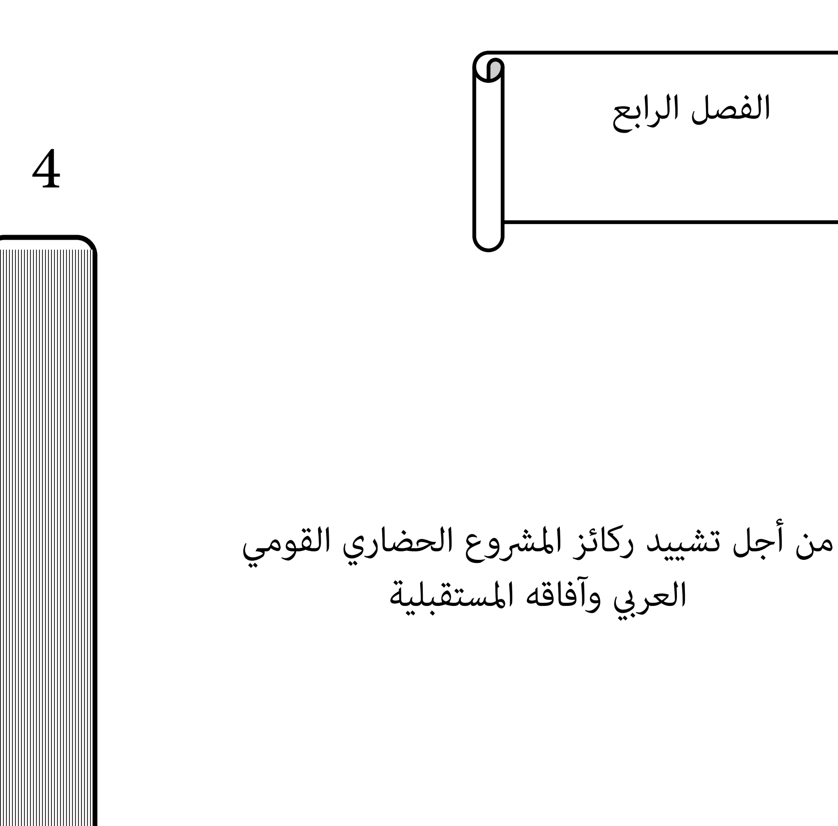
- العمل على الحد من بروز أي قوة نوية عربية.

- ممارسة الضغوط الاقتصادية لمنع أي تكامل عربي وتكريس التبعية الاختراق الخارجي من خلال سيطرة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات.

- التدخل في الشؤون الداخلية العربية، ومنع قيام أي إطار أمني مؤسسي.

- تحويل اقتصاديات الدول العربية النفطية إلى اقتصاديات مخصصة لشراء الأسلحة وتمويل العلميات العسكرية الأمريكية أو التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي وفقاً لمتطلبات نظرية الأمن القومي الأمريكية الشاملة(62).

ومن هنا وانطلاقاً من تلك الأحداث والنكسات التي واجهها المشروع الحضاري ومحاولات تدميره في 1956م، 1967م، 1991م، فإنه بات من المعروف وعلى حد تأكيد الأستاذ أسامة عبدالرحمن، بأن الخصم التاريخي للأمة العربية هو الغرب، والغرب الأمريكي في العصر الراهن على وجه الخصوص. فهو يجسد استراتيجيات الكيان الصهيوني وسياساته كي يجسد هذا الكيان استراتيجياته وسياساته. ومن المستغرب أنه مع هذه الحقيقة التي يستحيل إنكارها أصبحت (بعض ) الأقطار العربية، تحث الخطى للسير في ركابه رغم غطرسته(63).




من أجل تشييد ركائز المشروع الحضاري القومي العربي وآفاقه المستقبلية

من الطبيعي، فإن لكل مشروع حضاري نظرته الشاملة المستندة إلى أرضية صلدة وقائمة على عدد من المقومات والعناصر المتلازمة بحيث أن فقدان أحد هذه المقومات يؤدي إلى بروز حالة من عدم التوازن وفقدان السيطرة حيث نهايتها المؤدية إلى السقوط والضعف والانحلال. وإذا كان هذا ينسحب على كل أمة أو شعب لهما مشروعهما الحضاري الذي يتم من خلاله تحقيق الأهداف الاستراتيجية والمتكأة على الأبعاد الروحية، الفكرية، الثقافية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية والعسكرية، فكيف بالأمة العربية التي كانت السباقة من بين الأمم الأخرى في إرساء مشروعها الحضاري، إلا أن التحديات والتهديدات الخطيرة التي واجهتها خلال مسيرة التاريخ، وما كان يحيق بهذه الأمة نتيجة لتفاعل العوامل الداخلية والخارجية السلبية جعلها تتراجع إلى الصفوف الأخيرة، في الوقت الذي حاولت فيه القوى المعادية بناء مشاريعها على حساب المشروع الحضاري القومي العربي، ومن خلال إثارة الصراعات المتعددة الأوجه والأطر، بحيث أنها لم تكتفِ بتمزيق الجسد العربي وإنهاكه إلى درجة التشرذم، وإنما حقنته بفايروسات التخلف والتبعية مشكّلة أورام مستعصية الحل على الرغم مما طرح من حلول ومقترحات ومشاريع من هذا الطرف أو ذاك إلا أنها بقيت تراوح في مكانها لعلها تجد من يمسك بها ويحولها من إطارها النظري الخيالي إلى الواقع السياسي الملموس.

ولكن خلافاً لهذه النظرة التي يجب تجاوزها، وقد سبق أن عبر عنها الكثير من الكتّاب والمثقفين العرب، فإننا سنحاول إرساء مقومات أو ركائز هذا المشروع ولمستويات عدة، حيث الترابط بينها يشكل إطاراً شاملاً لهذا البناء الذي طال انتظاره، وخصوصاً ونحن نطوي الألفية الثانية بوضع لا نحسد عليه.

**على المستوى الوطني- القطري:**

**أولاً:** المقوم السياسي الديمقراطي. وهو الأساس الذي يتم من خلاله إقامة مؤسسات سياسية أو دستورية تعبر عن مشاركة شعبية واسعة وممثلة في أجهزتها التي تعطي للسلطة السياسية استقرارها، أو تنظيم تداولها بشكل سلمي، واحترام كرامة الإنسان وحقه في التعبير الحر والعمل والإقامة. الأمر الذي يؤدي ليس فقط إلى تماسك اجتماعي بين مختلف القوميات والطوائف الدينية، وإنما التخلي عن كل النزاعات الإنفصالية، ونزع فتيل كل ما من شأنه أن يفجر حروب أهلية أو طائفية.

**ثانياً:** بناء ثقافة سياسية وطنية تأخذ بنظر الاعتبار التنوع الثقافي، الديني، السياسي، منصهرة في بوتقة وطنية واحدة وإرساء خطاب سياسي وإعلامي يأخذ أيضاً بنظر اعتباره كل هذه التمايزات والاختلافات ويحولها إلى عامل قوة وتفاعل وتماسك، بعيداً عن اللغة التحريضية الطائفية والمتجاهلة للآخر وإثارة مخاوفه، لأن تصعيد وسمو لغة الخطاب السياسي الأحادي الجانب سيؤدي إلى ولادة خطابات مماثلة إحادية متطرفة، مغلقة الآفاق منزلقة بالضرورة نحو الفتنة والحرب الأهلية، الأمر الذي يؤدي لا محال إلى ضعف الوعي القومي وتردي الثقافة السياسية الوطنية التي تصبح سهلة الاختراق والتشويه، وحتى الطمس.

**ثالثاً:** وهو المقوم الاقتصادي الذي تستند عليه البنية الوطنية الداخلية ويتمثل في تبني منهج اقتصادي يأخذ بنظره الخصائص الوطنية والقومية وينطلق من التوزيع العادل للثروة، وتنمية شاملة ومتوازنة ما بين الريف والمدينة، وبين كل القطاعات الانتاجية وتصحيح كل حالات الخلل الاقتصادي والاجتماعي التي كانت السبب في إحداث فجوات التباعد الاجتماعي، ونمو طبقات وفئات طفيلية رهنت مصالحها بالقوى الخارجة ولعبت دوراً كبيراً في تشويه وإعاقة العملية التنموية، وفي كافة المجالات من خلال هيمنتها على الجهاز السياسي والإداري وساهمت في

إفقار الطبقات الشعبية وتهميشها، مما عزز في داخلها نزعة الانتقام والتمـرد مـن خـلال انتماءاتها العرقية، الطائفية والمذهبية.

**رابعاً:** أما المقوم الرابع فإنه يتركـز في تعزيـز الانـتماء الـوطني القـومي للإنسـان المـواطن والاعتراف بهويته الإنسـانية وانتمائـه الـديني والـوطني مـن خـلال منحـه الثقـة بنفسـه وبقدراته، ومنحه الفرص المتسـاوية في العمـل والتعلـيم والصـحة والسـكن بـدون شروط تمييزية تجعله يعيش في حالـة اغـتراب مـع السـلطة القائمـة، مـما يجعلـه لقمـة سـائغة للوقوع في شباك القوى الخارجية وشراءه لكي يكون أداة لتنفيذ مخططاتها وكل ما تحاول من خلاله تمزيق النسـيج الاجتماعـي وبعـثرة الـولاء الـوطني القـومي إلى ولاءات فرعيـة هدفها ديمومة ظواهر عدم الاستقرار السـياسي لـيس فقـط داخـل القطـر الواحـد، وإنمـا تعمل على سريانها إلى كل الأقطار العربية لكي تشكل منافذ جاهزة للتدخل تحت حجـج حقوق الإنسان والديمقراطية كما يجري الآن في عدد من الدول.

وفي الواقع فـإن هـذه المقومـات التـي تعـد مـن الأسـس الجوهريـة لبنـاء البنيـة الداخلية الوطنيـة في كـل دولـة عربيـة والتـي أخـذت بهـا المجموعـة الأوربيـة في بدايـة تكوينها، وتعززت بصورة أكثر فيما بعـد شرطـاً أساسـياً للانـتماء- تشـكل مـدخلاً لتشـييد الأسس أو المقومات على المستوى القومي والتي بدونها لا يمكننا الحديث عن أي مشروع قومي أو حتى وضع خطة الحد الأدنى من العمل العربي المشترك الذي طالما أخفق بسبب غياب هذه الركائز التي ذكرت في أعلاه.

**على المستوى القومي:**

لقـد أكـدت العقـود الماضـية، ومـا خبرتـه الأمـة العربيـة مـن تحـديات داخليـة وخارجية، بأنه لا يمكن بناء البيت العربي في إطـاره القـومي الشـامل إلا بتوطيـد وتعزيـز وحداته السياسية على وفق المقومات التي تم الإشـارة إليهـا، والتـي إذا مـا تعـززت فإنـه يصبح من السهولة بمكان الإنطلاق نحو المستوى القومي والتوصل

إلى حل كل الإشكاليات القائمة في إرساء علاقات عربية- عربية صحيحة تشكل حجر الزاوية في تفعيل العمل العربي المشترك وفق خطة استراتيجية شاملة تأخذ بنظرها كل المحددات الضاغطة على النظام الإقليمي العربي داخلية وخارجية في نفس الوقت بهدف تحليل الأوضاع العربية الراهنة، استناداً لدروس الماضي وتجاربه القاسية، بغية استشراف المستقبل بروح قومية وثابة.

إذ سيبقى وإلى حين يشكل التحالف الإمبريالي - الصهيوني الخطر الاستراتيجي الذي تواجهه الأمة العربية: قطرياً، وقومياً، اقتصادياً، وسياسياً، وعسكرياً وأمنياً لأن المصالح الحيوية للأمة لا يمكنها بأي شكل من الأشكال وحتى تكتيكياً أن تنسجم أو تتعايش مع ما تم التخطيط له إمبريالياً وصهيونياً، حتى وإن تم التوصل ضمن إطار مشاريع التسوية إلى "حل" للقضية الفلسطينية، إلا أن ذلك لا يمكن أن ينفي الهدف الاستراتيجي الصهيوني إطلاقاً، ولذلك فإن كل ما يحصل للأمة العربية من تجزئة وتشرذم، وتناحرات وحروب أهلية ما هي إلا النتائج المباشرة أو غير المباشرة لهذه المخططات العدوانية. وعليه فإن آفاق المستقبل العربي المرتبط بآفاق العمل العربي في التنمية والأمن لا يمكن أن يقاس إلا ضمن الإطار الشامل من التصدي للمشروع الإمبريالي- الصهيوني، وإرساء مشروع قومي نهضوي عربي يستند على أسس صحيحة ويجعل من الأمة العربية مركزاً للانتاج الحضاري الفعلي، وتكتلاً سياسياً مستقلاً يلعب دوراً فعّالاً في السياسة العالمية(64).

وعليه فإن ما نرسيه من نقاط ضرورية يمكن أن تشكل الدعائم الرئيسية والصلدة التي يقف عليها النظام الإقليمي العربي ممثلاً بجامعة الدول العربية التي شكلت وما زالت ثمرة من ثمرات النضال القومي العربي، وهي البيت الذي يجب صيانته والسهر على بقاءه من كل رياح عاتية. وأن ذلك يتطلب قبل كل شيء، وكما سارت عليه دول الاتحاد الأوربي، هو:

- ضرورة تجاوز كل إحباطات الماضي، والبدء بصفحة جديدة من العلاقات العربية-العربية القائمة على آلية أو صياغة ميثاق شرف للأمن والتعاون مجسداً لإرادة سياسية صادقة، ومتجاوز للحاجز النفسي في تحديد المخاطر والمدركات الأمنية، وليس الاعتراف بالأخطاء، وتحديد المسؤول عن الأزمات، بقدر ما أن هذه الإرادة السياسية تضع في اعتبارها أن كل ما عانته الأمة العربية من صراعات وتناحرات على مستوى الأنظمة وما فجر بينها من حروب نتيجة لخلافات سياسية وحدودية، كانت نتيجة لما أفرزه المشروع الإمبريالي- الصهيوني من نتائج سلبية، وهدراً لطاقات الأمة وإمكانياتها البشرية والمالية.

- ومن هنا، ومن هذه الإرادة السياسية العربية المؤمنة بمصير الأمة ومدركة لتحدياتها فإن المصالحة العربية تبدو ضرورة حتمية سواء كان في مستواها الشعبي والسياسي الحزبي من خلال تفعيل دور المنظمات الشعبية والمهنية العربية، وتعزيز المكانة السياسية والقانونية للاتحاد البرلماني العربي "بدلاً من البرلمانات" وتأكيد استقلاليتها السياسية والمالية وتعميق عملية التحول الديمقراطي في أطرها التنظيمية بما يؤدي إلى تفعيل نشاطها على الساحة السياسية العربية وعدم زجها في الخلافات السياسية التي نشأت بين الأنظمة العربية المعطلة لقدراتها على المستوى الإقليمي والدولي، وتجنبها الخوض في الصراعات الفكرية والسياسية التي لا طائل منها غير شل قدرات الفعل العربي القومي.

أما البعد الآخر للمصالحة العربية- العربية يجب أن تنطلق من الحاضر وباتجاه المستقبل لا النبش في الماضي وإثارة الحساسيات أو الصراعات الشخصية التي كانت ولعقود من العقبات، والحواجز التي برزت في طريق وحدة العمل العربي المشترك، حتى أنها تحولت في بعض الأحيان إلى أدوات استعانت بها القوى الأجنبية في تحقيق مخططاتها الاستراتيجية وتقويض كل أسس النظام الإقليمي العربي، وتشويه هويته القومية من خلال الانتماء إلى مشاريع وتكتلات

تحت صيغ مختلفة، اقتصادية، أمنية، ناهيك عن الاتفاقيات التسليحية والأمنية. ولذلك فإن أي مصالحة عربية على مستوى الأنظمة السياسية يجب أن تنطلق من أرضية وإدراك واع بأن أمن واستقرار أي نظام سياسي في أي دولة عربية لا يمكن أن ينفصل عن الأمن القومي واستقرار النظم السياسية الأخرى من خلال فك العلاقة بالأجنبي والتخلي عن "الأمن المستورد" وسيادة الاعتقاد الراسخ بأن أي نظام سياسي لا يمكن أن يستمد شرعيته من الخارج على حساب الداخل.

- إن كل ما تواجهه الأقطار العربية من صراعات سياسية وخلافات حدودية، التي شكلت في السنوات الأخيرة من أخطر التحديات الداخلية التي واجهت النظام الإقليمي العربي، وحتى الأنظمة السياسية في إطارها القطري الضيق وتجمعاتها الجبهوية، فإن كل هذه لم تكن إلا نتيجة للموروث الاستعماري الذي يجب أن يُنظر إليها بمنظار آخر هو أن مصلحة الأمة العربية تتطلب ايجاد آلية واقعية تتجاوز هذه الخلافات وترسي الحلول التي يجب أن تأخذ بنظر اعتبارها كل المخاطر والتهديدات القائمة فيما اذا لم يتم التوصل إلى تسويات لها مقبولة لكل الأطراف ونابعة من أعمدة البيت العربي، وليس حلول مفروضة من الخارج، لأنها في محصلتها النهائية سوف لن تكون في صالح هذا القطر أو ذاك وإنما حسب مقتضيات مصالحها الاستراتيجية التي تهدف من وراءها بقاء الأمة العربية بوحداتها السياسية متناحرة ومتصارعة على مشاكل هي التي خلقتها وأوجدتها من الأساس لاستمرار هيمنتها ونهبها لثروات الأمة وتبديد طاقاتها، وإمكانياتها البشرية والمادية.
- وإذا ما تمت تصفية كل موروثات الماضي وحساسياته والتوصل إلى حلول دائمة لمشاكل مزمنة فإنه من شأن ذلك أن يفضي إلى إرساء أرضية صلدة لانبثاق تعاون عربي مستلهماً لتراث الأمة ومجدها الإنساني نحو نهضة عربية جديدة يتم من خلالها إرساء مجتمع مدني عربي قائم على سلطة القانون والعدالة، بعيداً عن سلطة القمع ومصادرة الحريات وإرادة الإنسان الأساسية، وتوفر

القناعة الكافية بأن الحفاظ على استقلال وثروات كل قطر عربي وصيانة أمنه القطري لا يمكن أن يتحقق بشكل ناجز إلا ضمن الإطار العام للأمة حيث المصير المشترك. وليدرك الجميع وفي كل المستويات الرسمية والشعبية بأنه ليس هناك استقلال وطني أو سياسة مستقلة أو ثروات مصانة بدون ديمقراطية حقيقية نابعة من الخصائص الوطنية والقومية العربية- الإسلامية، ومن خلال مؤسسات تمثيلية تجسدها وتعبر عن التنوع الثقافي، الاجتماعي، السياسي، الديني ليس في إطار القطر الواحد وإنما على المستوى القومي، حيث يتولد عن ذلك ويتطور مناخاً ملائماً وصحياً تستطيع من خلاله جامعة الدول العربية أن تعيد الحياة إلى مؤسساتها وتجسد في ممارستها الفعلية تلك الأهداف والمقاصد التي حددتها في ميثاقها الذي شكل أول خطوة نحو تشييد المشروع الحضاري القومي(65).

- لقد استطاعت أوربا الغربية بسوقها المشتركة، واتحادها الأوربي، أن تحل مشاكلها عن طريق الديمقراطية، لأنه لا يمكن الحديث عن أي مشروع حضاري بدون الديمقراطية، ليس فقط في إرساء التعددية السياسية وحرية الرأي والتعبير والتنظيم والانتخابات الحرة وتداول السلطة، وإنما حتى في إنشاء المؤسسات والهيئات واللجان التي تضطلع بمهمة البناء التنظيمي الشامل لأية عملية اندماجية اقتصادية، سياسية، أمنية، أو عسكرية، ومن هنا فإن كل المشكلات التي واجهتها الدول الأوربية على مستوى البناء الداخلي، أو في إطار عمليتها الاندماجية الشاملة لم يتم التوصل إلى حلها إلا من خلال تطبيق آليات ديمقراطية في التعامل معها وهذا ما افتقرته الأنظمة السياسية العربية في التعامل مع مجتمعاتها وكيفية حل إشكالية تداول السلطة وفي تعاملها فيما بينها على مستوى العلاقات العربية - العربية وحل إشكاليات الخلافات السياسية والحدودية، وكذلك في التعامل مع العالم الخارجي من خلال جامعة الدول العربية التي أضحت في السنوات الأخيرة جهازاً مشلولاً وغابت في

أروقتها أدنى درجات الاتفاق بين الدول الأعضاء حول تحديد الاجتماعات وانعقادها، ناهيك عن أن السياسات المتعارضة والمتناقضة لبعض الدول العربية شلت من قدراتها وحجبت كل فعاليتها السياسية، في أن تؤدي المهمات المناطة بها حسب الميثاق في تسوية الأزمات وتحديد المخاطر وتشخيص الأعداء وغرس الثقافة القومية المبنية على وعي سياسي يستنهض الأمة ويوظف طاقاتها لقضاياها المصيرية، وبهذا الصدد فقد حدد الأستاذ عطا محمد زهرة أسباب الإخفاق في حل العديد من الخلافات العربية - العربية إلى أن طبيعة الوسائل المستخدمة وعدم توضيح الأسس الميدانية التي ترتكز عليها عملية معالجة الخلافات والمغالاة في التمسك بالسيادة والافتقار إلى المهمات(66).

**متطلبات تحقيق المشروع القومي الحضاري النهضوي:**

ومن هنا وعلى مسوى الإطار التنظيمي- الاندماجي للنظام الإقليمي العربي المتمثل في جامعة الدول العربية، فإنه يتطلب ما يلي:

- من أجل أن لا يتحول المشروع القومي من مضمونه الحضاري النهضوي إلى مجرد مضمون جغرافي، فإنه يتطلب من الدولة العربية، وعلى الرغم من خلافاتها الجانبية والثانوية أن تحافظ على الهوية القومية لجامعة الدول العربية والتصدي لمحاولات تقويض هذه الركيزة الجوهرية والتي تتميز بها عن كل التجمعات والتكتلات الإقليمية والدولية، والتي أضحت في السنوات الأخيرة محل نقاش ومحط دراسات بغية النيل منها، ناهيك عن أن مسارات التسوية وما وصلت إليه قد أدت فعلاً إلى إضعاف جامعة الدول العربية وتجميد نشاطها مما أفسح المجال لكي تتخذ الدعوات التي أطلقت مؤخراً وعبر مشاريع اقتصادية وأمنية عديدة، مجالاً إلى بعض العقليات العربية لاستبدال الجامعة بأنظمة إقليمية أوسع وأشمل.

- ومن خلال التمسك بالهوية القومية لجامعة الدول العربية، فإنه يتعين العمل وحسب مقتضيات الظروف الدولية الجديدة والتغيرات التي جرت على الساحتين الإقليمية والدولية واستشرافاً لآفاق المستقبل، تعديل ميثاق الجامعة بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة فاعليتها ويحقق مقاصدها، ويؤكد وحدة هذه الأمة ويجسد إرادتها الصادقة في تحقيق هدفها المنشود في إرساء تضامن عربي موحد على أقل تقدير، وتحديد المواقف والسياسات بغية التصدي للمخاطر والتحديات الخارجية والداخلية بروح قومية تفضي إلى علاقة جدلية في تكامل الأدوار العربية في العمل العربي المشترك يسعى لتحقيق مشروع الأمة الحضاري. وفي الواقع فقد جرت محاولات، وما زالت تجري من خلال العديد من المنابر الرسمية والشعبية، والأكاديمية، إلا أنها لم تؤت ثمارها وذلك نتيجة لغياب الإرادة السياسية العربية الصادقة ومن شدة سقم الوضع العربي المتردي والجروح العميقة التي خلفتها الصراعات السياسية والخلافات الحدودية ما بين الدول العربية نفسها. ناهيك عن أن شدة طوق التبعية نحو الخارج لعدد من الدول العربية، وذات الوزن الإقليمي المعتبر، جعل كل هذه المحاولات تتعثر أو تختفي في ملفاتها التي أعدت ويطويها النسيان بمجرد اندلاع أية أزمة تقوض ما تم التوصل إليه خلال هذه العقود ليجعلها تعاود العمل من الصفر، حتى إذا ما تمت المقارنة ما بين الأمس واليوم يضحى الأمس أفضل حتى من غد نتيجة لما وصل إليه الوضع العربي من تشرذم وخنوع لم يشهدها حتى في أضعف حالاته. إذ يؤكد الأستاذ محمد رضا في أن "تظل أمة من الأمم عقوداً ثمانية ثقالاً تبحث عن غدها الأفضل ثم لا تصل إليه هو حال أدنى إلى الأحجية منه إلى الإفصاح عن إرادة صادقة لبلوغ هذا الغد الأفضل أو معرفة بمضمونه أو كفاية بكيفية تحقيقه"(67).
- ورغم ذلك، وإذا وضعنا الصورة التي كانت قد عاشتها أوربا قبل أن تصل إلى ما هي عليه الآن من وحدة سياسية واقتصادية ومالية، ونظم سياسية مستقرة

قائمة على تداول السلطة سليماً لمختلف أحزابها وتياراتها السياسية تجعلنا نؤكد أن الأمة العربية التي تستند على مقومات الوجود الحضاري والإنساني ما زالت لم تغادر التاريخ لأن التاريخ وجد من أجلها منذ اليوم الذي اخترع فيه شعب الرافدين الكتابة ليبدأ كتابة تاريخ الإنسانية، وأن ما عانته وتعانيه اليوم من حروب أهلية وصراعات سلطوية ما هو إلا نتيجة لطبيعية في مجرى التطور التاريخي حيث الصعود والاندحار، إلا أن النقطة الجوهرية هو أن الشعوب الحية هي التي تستطيع أن تحول نكساتها واندحاراتها إلى دروس وتجارب بليغة تشحذ هممها وتوحد طاقاتها وتتجاوز خلافاتها بغية تحقيق وإعادة تجديد مشروعها الحضاري. وأن هذه المهمة لا يمكن الاضطلاع بها إلا من خلال تفعيل دور جامعة الدول العربية السياسي والاقتصادي والثقافي وتعزيز مؤسساتها والهياكل التنظيمية القائمة عليها والإقرار صراحة بأن ما يطرح من أنظمة إقليمية أو فرعية يجب أن لا يؤدي إلى إضعاف الجامعة ودورها الفعّال في تعزيز التضامن العربي الذي يجب، وبالضرورة أن يستند إلى الإرادة السياسية العربية المعبرة عن نزعة التوحيد والعمل المشترك من خلال تمتين وتوطيد العمل المؤسسي لكي يعطي للجامعة مكانتها السياسية والأمنية على المستوى الإقليمي والدولي.

- وإن ذلك لا يمكن أن يأخذ مساره الصحيح إلا من خلال تعزيز الجانب السياسي لها وخصوصاً لأمانتها العامة، بما يضمن توحيد القرار السياسي العربي ومنحها الاستقلالية الكاملة في العمل السياسي والاقتصادي وابتعادها عن تأثير الخلافات الشخصية السلطوية وعدم زجها في المعارك السياسية بين الأنظمة السياسية العربية وعدم خضوعها للاعتبارات السياسية وجعلها جسر- رابط وحاكم فاصل في تلك القضايا المتنازع عليها بالشكل الذي يعيد إلى الجسر العربي لحمته ووحدته التضامنية، ورفع المستوى التمثيل في مجلس الجامعة إلى درجة رئيس الوزراء لكي تكون القرارات التي يتم اتخاذها ذا فعالية

مؤثرة، وملزمة التطبيق والتنفيذ للأطراف العربية كافة، ومنحها سلطة الإلزام في اتخاذ القرارات وتعزيز قدراتها المالية وتسديد كل الاستحقاقات المالية المتخلفة وعدم خضوعها للابتزاز والأغراض السياسية المنافية للروح القومية، إذ يؤكد الدكتور بطرس غالي بأنه "لا يستطيع الخيّال أن يركض بأسرع من الحصان الذي يمتطيه"(68).

- إذ أن تجارب الأمم والشعوب في بناء مشاريعها الحضارية، وتكامل وحدتها الاقتصادية والسياسية لم تتحقق إلا من خلال وحدة العمل، ووحدة الموقف السياسي ومن خلال وحدة الإرادة السياسية نحو وحدة الهدف. وإذا كانت التجربة الأوربية هي المثال الشاخص أمامنا، وما حققته من إنجاز على مختلف الصعد، فإن مرد ذلك يرجع إلى استقرار ومتانة أسس عملية اندماجها ذات البعد الاقتصادي الذي هدف منه بالأساس الانعاش الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي والتي مثلت أساس بذور التعاون السياسي الذي شهد مراحل متقدمة ومتطور على مستوى اتفاقية الفحم والصلب، ومجموعتها الاقتصادية، وفيما بعد اتحادها الأوربي القائم على مؤسسات تمثيلية مستندة إلى الإرث الديمقراطي الغربي.

ومن هنا وبغية الارتقاء بجامعة الدول العربية إلى مستويات أعلى من الاتحاد بين الدول العربية من خلال (ماستريخت عربية- قطرية، كويتية جزائرية، قدسية، صنعاوية، نجدية، فإنه يتطلب صياغة استراتيجية عربية شاملة يتم التوصل إليها من خلال إحدى اللجان التي تشكلها جامعة الدول العربية، ويتم إقرارها من خلال قمة عربية يحضرها كل ملوك ورؤساء دول وحكومات الأمة العربية بعد تجاوز كل الحواجز النفسية التي خلفتها تراكمات الماضي ومآسيه، واضعة الآليات الصحيحة لبناء علاقات ثقة وتعاون بين الأنظمة السياسية القائمة على المنهج الديمقراطي، ومرسية صيغ وقواعد لحل الخلافات وتسوية المشاكل الاجتماعية والداخلية وايجاد محكمة عدل عربية تأخذ على عاتقها- ليس فقط النظر في

المنازعات والخلافات التي تنشب بين هذا القطر أو ذاك، وإنما المتابعة والتحقق من تطبيق القرارات التي تتخذ على مستوى اجتماعات القمة التي يجب أن تكون سنوية، أو من خلال اجتماعات مجلس الجامعة أو الاتحاد. وإنشاء البرلمان العربي، حيث التمثيل فيه يجري على أساس الانتخابات المباشرة الحرة وبالاقتراع العام، حيث الإقرار بالتعددية السياسية والحزبية ومنحه الصلاحيات الكافية في التشريع وإصدار القوانين والقرارات الهادفة إلى تعزيز وتوطيد التضامن العربي على أساس وحدة العمل المشترك التي بدونها لا يمكن بأي شكل من الأشكال مواجهة التحديات الخارجية، وحل أي معضلة من المعضلات التي تواجهها الأنظمة السياسية العربية في إطارها القطري الضيق.

ليس هناك في محيط العلاقات الدولية من منظمات وتكتلات مهما اتخذت عملية اندماجهها من صيغ وهويات، لا تعاني من أخطاء ومعضلات وممارسات خاطئة، إلا أن ما لا يمكن تجاهله هو أنها استطاعت طرح السبل الكفيلة في معالجتها والتخلص منها أو التقليل من أضرارها من خلال حسابات الربح والخسارة والعمل على تطويرها بغية دفعها نحو الأمام لا سبحها إلى الخلف كما يجري في النظام العربي الإقليمي.

إن الخروج من هذه الحالة لم تكون فقط مهمة الأنظمة السياسية، وإنما مهمة قومية شاملة لكل القوى والحركات السياسية العربية بمختلف اتجاهاتها، وبتياراتها لتشكل جبهة واسعة ضاغطة ومن خلال المنهج الديمقراطي لا غير، الرافض للعبة العنف بهدف ايقاف تدهور الأمة وتفعيل إطارها القومي المتمثل في جامعة الدول العربية التي يمكن من خلالها تصحيح مسارات التسوية لصالح قضية الوجود الفلسطيني والعربي والتصدي لكل مظاهر الهيمنة الإمبريالية- الصهيونية، والمحافظة على ثروات الأمة التي هي حق من حقوق أجيالها القادمة.

## المصادر والهوامش

1- حـول العامـل الجغـرافي في إرسـاء الخطـوة الأولى نحـو الانـدماج الإقليمـي وحجـم التفاعلات الناجحة بين الدول المتقاربة جغرافيا، ينظر بهذا الخصوص الإطار النظـري في ظهور مفهوم النظام الإقليمي في كتاب: جميل مطر، وعـلي الـدين هـلال، النظـام الإقليمـي العـربي، دراسـة في العلاقـات السياسـية العربيـة، مركـز دراسـات الوحـدة العربية، بيروت، ط5، أيلوب، 1986م، ص23 .

2- عبدالمنعم سعيد، الجماعة الأوربية، تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية، رقم 5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 186م.

3- نظـام عبدالواحـد الجاسـور، العلاقـات الفرنسـية- الإفريقيـة مـن الاسـتعمار حتـى الاسـتقلال، معهـد الدراسـات الآسـيوية والإفريقيـة، الجامعـة المستنصريـة، 1986م، وكذلك ينظـر بحثنـا: اليسـار الفرنسيـ والسياسـة الإفريقيـة لفرنسـا، 1981-1986م، مجلة العلوم السياسية، السنة الثانية، العدد الرابع، حزيران، 1989م، ص81 .

4- الفرد غروسيه، طريق ألمانيا إلى أوربا، مجلـة دوتشـلاند Deutschland، فرانكفـورت، جمهورية ألمانيا الاتحادية، العدد 6 / 98، ديسمبر/ يناير، 1999م، ص11 .

5- محمد مصطفى كامل، صنع القرار في الاتحاد الأوربي، مخطوطة غـير منشـورة، ضـمن مشروع صدور كتاب عن صنع القرار للاتحاد الأوربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص9 .

6- على الرغم من أن اتفاقيات بوتسدام، 1945م، قد طوقت ألمانيا الغربية بالعديـد مـن القيود وخصوصاً العسكرية والاقتصادية والتكنلوجية، إلا أن

الأحداث التي تلاحقت في خضم الحرب الباردة بعد إعلان الاتحاد السوفيتي عن امتلاكه السلاح النووي، جعل ألمانيا تفلت من هذه القيود ويعاد النظر في معاملتها كدولة مهزومة، إذ أقدمت الولايات المتحدة على اتخاذ مواقف جديدة تجاه ألمانيا وقضت بالتخلي عن العقوبات المفروضة عليها، مؤكدة على الدور الألماني في استعادة أوربا عافيتها وازدهارها من خلال استقرار وانتاج ألمانيا، الأمر الذي دفع موسكو إلى فرض الحصار على برلين في حزيران 1948م، وأعقبها بعد عام تأسيس ألمانيا الغربية في 23 / 5 / 1949م، والسماح لها في عام 1951م بإنشاء وزارة الخارجية لكي تتمكن من توقيع اتفاقية تأسيس اتحاد الفحم والصلب، ينظر بهذا الخصوص الفريد غروسيه، مصدر سبق ذكره، ص11 .

7- أجندا 2000م، مراكز ثقل أهداف الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوربي، مجلة دوتشلاند، 6 / 98 ، مصدر سبق ذكره، ص24 .

8 -Henri de Bresson: En Allemgne I'invitation addressee 'a M. Kohl a ete apprecie'e, Le Monde 5, Septembre, 1992, p.8.

كذلك ينظر حول تصويت الشعب النرويجي، محمد مصطفى كامل، مصدر سبق ذكره، ص30 .

9- مصطفى كامل، ص31، كذلك ينظر جبران خليل، أول امتحان من نوعه للمؤسسات الأوربية، انهيار الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوربي، صحيفة الاشتراكي المغربية، العدد 570 في 21 مارس 1999م، كذلك ينظر اختصاصات وعمل المجلس الأوربي، عبدالمنعم سعيد، دورس التجارب الوحدوية في العالم، نشر ضمن بحوث الوحدة العربية، تجاربها وتوقعاتها، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع جامعة صنعاء، بيروت، ط1، تشرين الثاني، 1989م، ص737، كذلك ينظر مجلة الحياة:

Lavie Et si Les quinze sedotaient d صun Patron, 25 Mars, 199.p.11.

10- Beatrice Houchard, Bruxelles: Lachute, Lavie Hebdo Francaise, Paris, No 2794, 18 Mars, 1990, p.20.

تتلخص قصة استقالة المفوضية الأوربية برئاسة جاك سانتير البالغ من العمر 61 عاماً والذي شغل منصب رئيس المفوضية منذ عام 1995، في نشر وسائل الإعلام البلجيكية معلومات بأن مكتب المساعدات الإنسانية التابع للجنة قد لجأ إلى أسلوب توظيفات مؤقتة غير شرعية، من بينها تعاقد المفوضية المكلفة بالبحث والتعليم والتدريب التي ترأسها الفرنسية أديت كريسون، رئيسية الوزراء السابقة مع طبيب أسنان للقيام ببعض الأبحاث تبين أنها لا تفيد اللجنة، وبنتيجة التحقيق الذي قامت به لجنة الحكماء من البرلمان الأوربي ظهر أن الطبيب صديق السيدة كريسون وقد تسلم أجراً وفي مواضيع بعيدة عن اختصاصه وكشف أيضاً عن أن عدة مقربين من كريسون قد استفادوا من عقود مماثلة ومشبوهة، وأمام إصرار البرلمان الأوربي بالتحقيق والمسائلة ورفضه التصديق على الميزانية واضعاً قرار ملتمس رقابة ضد اللجنة الأوربية من خلال التصويت 293 ضدها و 232 لصالحها وامتناع 27 نائباً عن التصويت، وقد تم إثر ذلك تشكيل لجنة الحكماء الخمس التي أعدت تقريراً من 148 صفحة أدى بعد صدوره إلى الاستقالة الجماعية للمفوضية الأوربية ورئيسها جاك سانتير وانتخاب رئيس جديد مع المفوضين الأوربيين من قبل المجلس الأوربي الذي عقد في العاصمة برلين 24 - 25 نيسان 1999م، وقد تم اختيار رومانو برودي الايطالي الجنسية.

11- محمد مصطفى كامل، ص31، وينظر كذلك حول توزيع المقاعد على الدول الأعضاء ونسبها التمثيلية، والاتجاهات السياسية التي نشرتها صحيفة بابل، بغداد، العدد 2386 في 20 / أيار / 1999م، حيث نشرت تقريراً بثته وكالات الأنباء حول تشكيلة البرلمان الأوربي المنتهية ولايته حسب الدول والمجموعات في 13 / حزيران/ 1999م، حيث جرت الانتخابات الأوربية وأقرت فيها بريطانيا طريقة الاقتراع بالتمثيل النسبي. وتتوزع في هذا البرلمان تسع مجموعات سياسية أكبرها المجموعة الاشتراكية. كما أن هناك تقرير آخر عن سلطات البرلمان التي تم توسيعها على مر السنين ونصوصاً حسب اتفاقية امستردام التي تم التوقيع عليها في عام 1997م، والتي دخلت حيز التنفيذ في 1 / آيار/ 1999م، والتي وسعت من سلطات البرلمان، خصوصاً حول تعيين رئيس المفوضية الأوربية، حيث كان مهمة النواب هو إعطاء رأيهم فقط، ولكن بموجب هذه الاتفاقية فإن لهم المصادقة على التعيين بعد أن يتم الاتفاق عليه من قبل المجلس الأوربي الذي يضم رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأوربي، ينظر للمزيد من الاطلاع حول ذلك:

Beatrice Houchard: Fautil un pre'sident pour I, Europe? Lavie, Hebdemadaire, Paris, No. 2795, du 25-31 Mars, 1999, p.10

12- هولغز شتيلنستر: اليورو قادمة، مجلة دوتشلاند، مصدر سبق ذكره، ص51 .

13- عبدالمنعم سعيد، دروس التجارب الوحدوية في العالم، مصدر سبق ذكره، ص767 .

14- للمزيد من الاطلاع حول هذه الكوابح التي لها تأثير كبير في آلية صنع القرار الأوروبي، ينظر:

- ناصيف حتي، حدود الدور الأوربي في عملية التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد 215، 1997م، ص 4-16، وكذلك،

علي الدين هلال وآخرون، العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربيـة، بـيروت، 1988م، ص300 .

15- السيد يسن وآخرون، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، دراسة استطلاعية، مركـز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، آذار، 1985م، ص33-65 .

16- وجيه كوثراني، ثلاثة أزمنة في مشروع النهضـة العربيـة والإسـلامية، مجلـة المسـتقبل العربي، العدد 120 (2)، 1989م، ص 8-11 .

17- سعدون حمادي، الوحدة العربية، مشروع النهضة العربية الحديثة، مجلـة المسـتقبل العربي، العدد 234 (8)، 1998م، ص ص 17-18 .

18- ينظـر حـول الوعـود الكاذبـة التـي أعطتهـا بريطانيـا خـلال الحـرب العالميـة الأولى للشريف حسين، ناظم عبدالواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت، الـدار الأهليـة للنشرـ عـما، 1998م، ص8، وكـذلك عـلي الـدين هـلال، النظـام الإقليمـي العربي، مصدر سـبق ذكـره، ص30 . وينظـر كـذلك طالـب محمـد وهـيم، مملكـة الحجاز، 1916-1925م، دراسة الأوضاع السياسية، جامعة البصرة، 1982م.

19- وليد عبدالحي، معوقات العمـل العـربي المشـترك، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، 1987م، ص12، وما بعدها.

20- وليد قزيها، فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين، مجلة المسـتقبل العـربي، العدد 4 (11)، 1978م، ص.18

21- عبدالإله بلقزيز، الخطاب السياسي النهضوي، مجلة المستقبل العربي، العـدد 123، 5، 1989م، ص12 .

22- للمزيد من الاطلاع حول ظهور الدولة القوميـة في أوربـا والدولـة العربيـة الحديثـة، ينظر في ذلك الإطار النظري الذي قدمه الأستاذ جميل هلال في

كتابه: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو/ إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998م، ص ص8-42 .

23- للمزيد من الاطلاع ينظر أنيس الصايغ، الهاشميون، الثورة العربية الكبرى، دار الطليعة، بيروت، 1996م.

24 -Ahmed M. Gomaa, The Foundation of the League of Arab States (London, Longman, 1977.(

عرض خلدون ساطع الحصري، مجلة المستقبل العربي العدد 4 (11) 1978م، ص ص 177-179 .

25- سعدون حمادي، مكانة الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، ص18 .

26- حسن نافعة، القومية العربية والتفكك في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 35، 1982م.

27- جميل مطر، علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص36 .

28- عبدالحميد الوافي، النظام الإقليمي القومي ومحاولات اختراق حادة، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، العدد 17، 1988م، ص87 .

29- رغيد الصلح، تفعيل دور جامعة الدول العربية، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، العدد 5 / 6، آذار، نيسان، 1998م، ص29 . يؤكد الأستاذ محسن عوض في دراسته محاولات التكامل الإقليمي بأن هناك من يرى في هذه التجمعات الإقليمية العربية رصيداً للوحدة العربية الكبرى، وهناك من يرى فيها خصماً لها حيث أنها تؤدي إلى تعميق التمايز الإقليمي على أفق الاقتصاد الديمغرافيا والسياسة، نشر البحث في كتاب الوحدة العربية، تجاربها، توقعاتها، مصدر سبق ذكره، ص30 .

30- ناظم عبدالواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتت، مصدر سبق ذكره، ص30
.

31- للمزيد من الاطلاع ينظر وميض عمر نظمي: ملامح من الفكر العربي في عصر اليقظة وعلاقته بفكر القومية العربية، دراسات في القومية العربية والوحدة، سلسلة كتب المستقبل العربي، رقم 5، بيروت، 1984م، ينظر في عرض الكتاب في مجلة المستقبل العربي، العدد 76 (6)، 1985م، ص154 .

32- جميل مطر: الواقع العربي والجامعة العربية، مجلة العربي، الكويت، العدد 256، آذار، 1980م، ص17 .

33- وميض عمر نظمي، مصدر سبق ذكره، ص155 .

34- محمد مصطفى كامل، مصدر سبق ذكره، ص5، كذلك جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، مصدر سبق ذكره، ص22، وكذلك عبدالمنعم سعيد، مصدر سبق ذكره، ص737 .

35- جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص175 .

36- مجموعة من الكتاب الأمريكيين، جذورنا لا تزل حية، ترجمة مكي المؤمن، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1982م، ص43، يذكر الأستاذ أحمد صدقي الدجاني في دراسته: رؤية حضارية للصراع العربي- الصهيوني بأن وعد بلفور يمثل العقد الصامت بين الحضارة الغربية والحركة الصهيونية، والذي أطلق عليه عبدالوهاب السيري في موسوعته عن الصهيونية، مجلة المستقبل العربي العدد 239 (1)، 1999م، ص45 .

37- مروان البحيري: بريطانيا والجامعة العربية، السنوات التأسيسية، مجلة المستقبل العربي، العدد 76 (6)، 1985م، ص12 .

38- جميل مطر وعلي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص176، ينظر كذلك طه المجذوب، الجامعة العربية والأمن القومي في نصف قرن، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، يناير، 1995م، ص103 .

39- ينظر حول ميثاق جامعة الدول العربية، علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، دار المعارف، الاسكندرية، ط2، 1966م، ص ص1017 - 1047، وينظر كذلك أحمد الرشيدي: نحو مدخل جديد لتفسير ميثاق جامعة الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، 119، 1995م، ص131 .

40- جميل مظر وعلي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص188، ينظر حول العلاقات الخارجية لجامعة الدول العربية وخصوصاً دورها في الحوار العربي- الأوربي، ناظم عبدالواحد الجاسور، جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية- الأوربية، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 99، أيلول، 1999م.

41- جميل مطر: الواقع العربي والجامعة العربية، مصدر سبق ذكره، ص17، وينظر كذلك طه المجذوب، مصدر سبق ذكره، ص107، وكذلك بكر صباح تنيرة: مستقبل جامعة الدول العربية في القرن الحادي والعشرين، هل تظل منظمة إقليمية أو تتطور لاتحاد عربي، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 97، آذار، 1999، ص6 .

42- عبدالجليل مرهون: نزاعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 14، كانون الأول، 1993م، وينظر كذلك جي، بي، كيلر: الحدود الشرقية لشبه جزيرة العرب، تعريب وتعليق خيري حماد، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1971م.

43- مروان البحيري، مصدرسبق ذكره، ص ص 11-23، وكذلك ينظر بكر صباح تنيرة، مصدر سبق ذكره، ص11 .

44- حول المزيد من الاطلاع حول استشراف المستقبل العربي، ينظر محمد عابد الجابري، آفاق المستقبل العربي، العدد 156، 2 1992م، ص ص 4-14، وكذلك ينظر إلى محمد حسنين هيكل: العرب على أعقاب القرن الـ 21،

مجلـة المسـتقبل العـربي، العـدد 190، 12، 1994م، ص ص 4-25، وكـذلك محمـد زكريـا أسماعيل، الهوية العربية في مواجهة إسرائيل نفس العدد في المسـتقبل العـربي، ص ص26-44 .

45- ينظر في مناقشة كتاب: النزاعـات الأهليـة العربيـة والعوامـل الداخليـة والخارجيـة، مجلة المستقبل العربي، العدد 23، 5، 1998م، ص128، وكذلك ينظر أحمـد يوسـف أحمد: مستقبل العلاقات العرية، العربية، مجلة المسـتقبل العـربي، العـدد 162، 8، 1992م، ص ص 4-11 .

46- محمد زكريا إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص31 .

47- عبدالحميد الوافي، مصد سبق ذكره، ص84، هامش 15، وينظـر كـذلك جميـل مطـر، الجامعة العربية والنظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربيـة، بـيروت، 1983م، جامعة الدول العربية الواقع والطموح، ص.

48- برهان الدجاني: مستقبل الصراع العربي- الإسرائـيلي، مجلـة المسـتقبل العـربي، العـدد 165، 11، 1992م.

49- ناظم عبدالواحد الجاسـور، الأمـة العربيـة ومشـاريع التفتيـت، مصـدر سـبق ذكـره، ص27 .

50- وليد عبدالحي، مصدر سبق ذكره، ص87 .

51- موفق العلاف: مسيرة السلام في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العـربي، العـدد202، 12، 1995م، قارن أيضاً ما طرحه بريجنسـكي حـول مسـتقبل التكـوين الاجتماعـي والسياسي لدول الشرق الأوسط حيـث التكوينـات العرقيـة والطائفيـة التـي تـدور حول الفلك الإسرائيلي، ينظر في ذلك علي الـدين هـلال وآخـرون: العـرب والعـالم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربيـة، بـيروت، 1988م، ص175 .

52- عبداللطيف الشواف: التغييرات في النظام الـدولي وقضـية الوحـدة العربيـة، مجلـة المستقبل العربي، العدد 133، 3، 1990م، ص19، اذ يشير بأن الدول العربية فقدت الفرصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في تحقيق مصالحها.

53- محسن عوض: ورقة عمل، قراءة في مذكرة واي ريفر، حلقة نقاشية، مجلة المسـتقبل العربي، العدد 239، 1، 1999م، ص77، إذ يشير في ورقة عمل إلى أنه مما أثر بشكل واضح في مسيرة العمل العربي المشترك هو ذلك الـزخم الهائـل والـذي اكتسـح كـل شيء من أمامه هو برامج ادماج إسرائيل في المنطقة وتطبيـع علاقاتهـا مـع البلـدان العربية، وحيث تم إلغاء المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة رسـمياً مـن جانـب بلدان مجلس التعاون الخليجي، وعلى الرغم من أن مجلس جامعة الدول العربيـة قـرر في 31 آذار 1997م، ايقـاف خطـوات التطبيـع مـع إسرائيـل حتـى تسـتجيب "لجهود السلام"، إلا أن هذا القرار لم يجر الالتزام به، المصدر نفسه، ص89 .

54- زكي حنوش: العرب في مواجهة إسرائيل أنجحت مفاوضات السلام أم أخفقت، مجلـة المستقبل العربي، العدد 176 (10)، 1993م، ص50 .

55- مجدي حماد: نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي الصهيوني (العرب ومواجهة إسرائيـل، احـتمالات المسـتقبل، ملـف، مجلـة المسـتقبل العـربي، العـدد 243 (5)، 1999م، ص52 .

56- المصدر نفسه، ص55 .

57- المصدر نفسه، ص57، ص61 .

58- نظام شرابي: أمريكا والعرب، إصدار رياض نجيب الريس للكتب والنشر، بدون تاريخ ، عرض في مجلة الرسالة الصادرة عن المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد7، مـايو، أيـار، 1998م، ص33، وينظـر كـذلك مداخلـة الـدكتور حيـدر عبدالشـافي: مستقبل التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، نفس عدد المجلة، ص6 .

59- مجدي حماد، مصدر سبق ذكره، ص73 .

60- عبدالجليل زيد مرهون: ثعلب الصحراء واتجاهات السياسة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 242 (4)، 1999م، ص ص6-21 .

61- حالة الأمة، 1998م، تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر القومي التاسع، مجلة المستقبل العربي، العدد 242 (4) 199م، ص69 وما بعدها، يؤكد الأستاذ أسامة عبدالرحمن في كتابه المأزق العربي الراهن، هل إلى خلاص من سبيل؟ مركز دراسات الوحدة العربية، 1999م، بأن الاستعمار الغربي ظل لحقب طويلة مهيمناً على العديد من الأقطار العربية. إلا أنه بخروجه كان قد هيأ في قلب الوطن العربي قاعدة ينقض منها على أي قطر عربي، ويستمر في تنفيذ استراتيجيته وإغراق الوطن العربي في دوامة من الصراع لا تسمح له بشق طريقه نحو التحرر الفعلي والنهوض والتنمية، ص19 .

لقد سبق وأن أكد الأستاذ عصام نعمان في بحثه: خمسون سنة على الاحتلال الصهيوني ماذا بعد، ما هو المطلوب بأنه ثمة عداء وتوتر بين العراق وإيران، وبين بلدان الخليج العربية وإيران، وثمة عداء وتوتر بين العراق وسوريا من جهة وتركيا من جهة أخرى، وثمة عداء وحروب وتوترات متفاوتة وموسمية بين السودان من جهة وكل من ارتيريا وأثيوبيا وسائر الدول المحيطة بالسودان من الجنوب والغرب من جهة أخرى، في المقابل تستفيد إسرائيل من هذه المواقع بعقد التحالفات مع دول الجوار المعادية للعرب كتركيا وأرتيريا، وتستفيد من تناقض العراق مع إيران، وكذلك من تناقض السودان مع جيرانه، مجلة المستقبل العربي، العدد 231 (5)، 1998م، ص9 .

63- باسم الطويس: الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي، وجهة نظر أردنية، مجلة المستقبل العربي، العدد 231 (5)، 1998م، ص ص86- 111 .

63- أسامة عبدالرحمن، مصدر سبق ذكره، ص64 .

64- برهان غليون: حرب الخليج والمواجهة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (6)، 1991م، ص12 .

65- بشارة خضر: أوربا والوطن العربي (القرابة والجوار) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، أيلول، 1993م، إذ يؤكد بأن جامعة الدول العربية ولدت من خلال محاور، وتعيش الآن على محاور، وأن محاولات نسفها ازدادت في الآونة الأخيرة من خلال توسيع النظام الإقليمي العربي ليضم ممثلين غير عرب، المصدر نفسه، ص84 .

66- عطا محمد زهرة: الخلافات العربية: مداخل إلى حل، مجلة المستقبل العربي، العدد 225 (11)، 1997م، ص ص6-7 .

67- محمد جواد رضا: الغد العربي الأفضل وأحجية الانتظار الطويل، مجلة المستقبل العربي، العدد 202 (12)، 1995م، ص138 .

68- بشارة خضر، مصدر سبق ذكره، ص81 .

مراجع الكتاب

**أولاً: الكتب العربية**


1- أسامة عبدالرحمن، المأزق العربي الراهن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999م.

2- أنيس الصايغ، الهاشميون، الثورة العربية الكبرى، دار الطليعة بيروت، 1996م.

3- بشار خضر، أوربا والوطن العربي، القرابة والجوار، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، أيلول، 1993م.

4- جميل مطر، وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط5، أيلوب، 1986م.

5- عبدالمنعم سعيد، الجماعة الأوربية، تجربة التكامل والوحدة، سلسلة الثقافة القومية، رقم 5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986م.

6- ناظم عبدالواحد الجاسور، العلاقات الفرنسية الافريقية، الجامعة المستنصرية، 1986م.

7- ناظم عبدالواحد الجاسور، الأمة العربية ومشاريع التفتيت، الدار الأهلية للنشر، عما، 1998م.

8- علي الدين هلال وآخرون، العرب والعالم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988م.

9- السيد يسن وآخرون، تحليل مضمون الفكر القومي العربي، دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت، آذار، 1985م.

10- وليد عبدالحي، معوقات العمل العربي المشترك، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية، بيروت، 1987م.

11- جميل هلال: النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو/ إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1998م.

12- دراسات في القومية العربية والوحدة، سلسلة كتب المستقبل العربي، رقم 5، بيروت، 1984م.

13- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، دار المعارف، الاسكندرية، ط2، 1966م.

14- نظام شرابي: أمريكا والعرب، إصدار رياض نجيب الريس للكتب والنشر، بدون تاريخ .

**ثانياً: الكتب المترجمة**

1- مجموعة من الكتاب الأمريكيين، جذورنا لا تزال حية، ترجمة مكي المؤمن، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1982م.

2- جي، بي كيلر، الحدود الشرقية لشبه جزيرة العرب، تعريب وتعليق خيري حماد، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1971م.

**ثالثاً: الدراسات والبحوث**

3-أحمد صدقي الدجاني: رؤية حضارية للصراع العربي- الصهيوني ، مجلة المستقبل العربي العدد 239 (1)، 1999م.

4- أحمد الرشيدي، نحو مدخل جديد لتفسير ميثاق جامعة الدول العربية، السياسة الدولية، العدد 119، 1995م.

5- أجندا 2000م، مراكز ثقل أهداف الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوربي، مجلة دوتشلاند، فرانكفورت، ألمانيا، العدد 6 / 1998م.

6- ألفريد غروسيه، طريق ألمانيا إلى أوربا، مجلة دوتشلاند، العدد6، 1998م.

7- أحمد يوسف أحمد، مستقبل العلاقات العربية- العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 162 (8)، 1992م.

8- بكر صباح تنيرة: مستقبل جامعة الدول العربية في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 97، آذار، 1999م.

9- برهان الدجاني، مستقبل الصراع العربي- الإسرائيلي، مجلة المستقبل العربي، العدد 165 (11)، 1992م.

10- سعدون حمادي، الوحدة العربية، مشروع النهضة العربية الحديثة، مجلة المستقبل العربي، العدد 234 (8)، 1998م.

11- باسم الطويس: الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي، وجهة نظر أردنية، مجلة المستقبل العربي، العدد 231 (5)، 1998م.

12-وجيه كوتراني، ثلاثة أزمنة في مشروع النهضة العربية والإسلامية، مجلة المستقبل العربي، العدد 120 (2)، 1989م.

13- وليد قزيها، فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين، مجلة المستقبل العربي، العدد 4 (11)، 1978م.

14-عبدالإله بلقزيز، الخطاب السياسي النهضوي، مجلة المستقبل العربي، العدد 123، 5، 1989م.

15- عبدالحميد الوافي، النظام الإقليمي القومي ومحاولات اختراق حادة، مجلة الباحث العربي، مركز الدراسات العربية، لندن، العدد 17، 1988م.

16- رغيد الصلح، تفعيل دور جامعة الدول العربية، مجلة دراسات عربية، دار الطليعة، بيروت، العدد 5 / 6، آذار، نيسان، 1998م.
17- جميل مطر: الواقع العربي والجامعة العربية، مجلة العربي، الكويت، العدد 256، آذار، 1980م.
18- ناصيف حتي، حدود الدور الأوربي في عملية التسوية في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد 215، 1997م.
19- حسن نافعة، القومية العربية والتفكك في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 35، 1982م.
20- مروان البحيري: بريطانيا والجامعة العربية، السنوات التأسيسية، مجلة المستقبل العربي، العدد 76 (6)، 1985م.
21- طه المجذوب، الجامعة العربية والأمن القومي في نصف قرن، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، يناير، 1995م.
22- ناظم عبدالواحد الجاسور، جامعة الدول العربية ومستقبل العلاقات العربية-الأوربية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد 99، أيلول، 1999م.
23- نظام عبدالواحد الجاسور، اليسار الفرنسي والسياسة الافريقية لفرنسا، 1981، مجلة العلوم السياسية، السنة الثانية، العدد الرابع، حزيران، 1989م.
24- عبدالجليل مرهون، نزعات الحدود في شبه الجزيرة العربية، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية والتوثيق، بيروت، العدد 14، كانون الأول، 1993م.
25- عبدالجليل مرهون، ثعلب الصحراء واتجاهات السياسة الأمريكية، المستقبل العربي، العدد 242، 1999م.
26- محمد عابد الجابري، آفاق المستقبل العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 156 (2)، 1992م.

27- محمد حسنين هيكل، العرب على أعقاب القرن الـ 21، مجلة المستقبل العربي، العدد 190 (12)، 1994م.

28- محمد زكريا اسماعيل، الهوية العربية في مواجهة إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، العدد 190 (12)، 1994م.

29- موفق العلاف، مسيرة السلام في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، العدد 202 (12)، 1995م.

30- عبداللطيف الشواف، التغيرات في النظام الدولي وقضية الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العد 133 (3)، 1990م.

31- محسن عوض، ورقة عمل قراءة في مذكرة واي ريفر، مجلة المستقبل العربي، العدد 239 (1)، 1999م.

32- مجدي حماد: نحو استراتيجية وخطة عمل للصراع العربي الصهيوني (العرب ومواجهة إسرائيل، مجلة المستقبل العربي، العدد 243 (5)، 1999م.

33- حيدر عبدالشافي: مستقبل التسوية السلمية للصراع العربي- الإسرائيلي، مجلة الرسالة، مركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، العدد 7، مايو، أيار، 1998م.

34- زكي حنوش: العرب في مواجهة إسرائيل أنجحت مفاوضات السلام أم أخفقت، مجلة المستقبل العربي، العدد 176 (10)، 1993م.

35- حالة الأمة، 1998م، تقرير الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي المقدم إلى المؤتمر القومي التاسع، المستقبل العربي، العدد 242 (4)، 1999م.

36- عصام نعمان، خمسون سنة على الاحتلاف الصهيوني، المستقبل العربي، العدد 231 (5)، 1998م.

37- عطا محمد زهرة، الخلافات العربية، مداخل إلى حل، المسـتقبل العـربي، العـدد 225 (11)، 1997م.

38- محمد جواد رضا، الغد العربي الأفضل، وأحجية الانتظـار الطويـل، المسـتقبل العـربي، العدد 202 (12)، 1995م.

39- برهان غليون: حرب الخليج والمواجهـة الاسـتراتيجية الأمريكيـة في المنطقـة العربيـة، مجلة المستقبل العربي، العدد (6)، 1991م.

**رابعاً: المصادر الأجنبية**

1 -Ahmed M. Gomaa, The Foundation of the League of Arab States (London, 1977).

2- Beatrice Houchard, Bruxelles: Lachute, Lavie Hebdo Francaise, Paris, No 2794, 18 Mars, 1990.

3- Si les inze se dotaient d'un patron, lavie, mars, 1999.

4- Henri de Bresson: En Allemgue I'invitation address'ee a M. Kohl a ete appreciee, Le Monde 5, Septembre, 1992.

5- Beatrice, Faut- il un President Pour Europe, Lavie, No. 2795, 25-31, mars, 1999.




دار مجدلاوي للنشر والتوزيع

عمان – الرمز البريدي : ١١١١٨ الأردن

ص.ب: ١٨٤٢٥٧ – تلفاكس: ٤٦١١٦٠٦

**Dar Majdalawi pub. & Dis**

Amman 11118 Jordan

P.O.Box: 184257 - Telefax: 4611606

ISBN 9957-02-056-0 ردمك